ظاهرة الإعراب التقديري
عند النحويين

إعداد

د/منى عبدالمنعم حسن جاد الله

المدرس في قسم اللغويات بكلية البنات الإسلامية

بأسيوط ــ جامعة الأزهر

ظاهرة الإعراب التقديري عند النحويين

منى عبدالمنعم حسن جاد الله

قسم اللغويات، كلية البنات الإسلامية، جامعة الأزهر فرع أسيوط، مصر.

البريد الالكتروني: monaabdallah.78@azhar.edu.eg

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى بيان أهمية الإعراب التقديري وأنه لا يقل أهمية عن الإعراب الظاهر رغم قلة تداوله بين الباحثين، كما أن هذا البحث يرد على بعض العلماء المحدثين الذين دعوا إلى تسكين أواخر الكلمات العربية وترك الإعراب وخاصة الإعراب التقديري لصعوبته أو أن التمسك به يدل على الرجعية.

الكلمات المفتاحية: الإعراب، التقديري، النحو.

The phenomenon of discretionary parsing of grammarians

Mona Abdel Moneim Hassan Jad Allah

Linguistics Department, Faculty of Islamic Girls, Al-Azhar University, Assiut Branch, Egypt.

Email: monaabdallah.٧٨@azhar.edu.eg

Abstract:

This research aims to demonstrate the importance of discretionary parsing and that it is no less important than apparent parsing, despite its lack of circulation among researchers, and this research responds to some modern scholars who called for calming the end of Arabic words and leaving parsing, especially discretionary parsing because of its difficulty or that adhering to it indicates retrogression.

Keywords: Parsing, Discretionary, Grammar.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمّد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

فقد أعز الله -تبارك وتعالى- هذه الأمة بأن جعل لغتها لغة القرآن المتعبد بتلاوته إلى يوم القيامة؛ فأكرم الله -عز وجل- هذه اللغة، وأعلى من شأنها، حيث صارت علومها من علوم الدين؛ ولذا انبرى سلفنا الصالح للقيام بالواجب تجاه هذه اللغة وقدسيتها، فقعدوا قواعدها، وأرسوا أسس علوم نحوها، وصرفها، وبلاغتها، وآدابها، وما يتعلق بكل جانب من جوانبها، حتى تكامل بنيانها، وتشعبت ميادينها، وصار لكل علم من علومها ولكل فن من فنونها علماء متخصصون يدرسون ويؤلفون، ويتتلمذ على أيديهم طلاب علم مجدون، لا يلبثون أن يصبحوا بعد فترة من الزمن علماء عاملين مجددين ومحافظين، يتابعون طريق أساتذتهم وشيوخهم في مجال التصنيف والتدريس؛ وهكذا، تنتقل الأمانة من جيل إلى جيل إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

ولعلّ أهم ما يميز هذا العصر هو الحفاظ على اللغة العربية حية متجددة؛ لأنها العامل الموحد والأساس من عوامل الوحدة العربية؛ فالمحافظة عليها، وعلى تراثها، ضرورة ملحة، وواجب قويم يقع على عاتق أبنائها، إذا كانوا أمناء بحق وصدق على ما أولاهم الله -تعالى- واختصهم به من مقدرات هذه الأمة

فحري بمثقفي هذه الأمة المتخصصين من أبنائها أن يحافظوا على تراث الآباء والأجداد، وأن يسعوا جاهدين لتجديده، وإحيائه، ودراسته،

وفهمه، وشرحه، والزيادة عليه بما يتوصلون إليه من معارف وعلوم وفنون؛ لأنّ العلوم حلقات متصلة عبر مسيرة الحياة، وهكذا يتم التواصل بين الأجيال .

من هذا المنطلق قررت أن يكون بحثي عن الإعراب الذي اتهمه العلماء المحدثون بجموده وصعوبته بل وأكثر من هذا فقد وصفوه بأنه عائق في سبيل التطور والمدنية مما جعل بعضهم ينادى بالاستغناء والتخلي عنه .

وكان ممن نادى بترك الإعراب والاتجاه إلى العامية د أنيس فريحة في كتابه (نحو عربية ميسرة) [1] ولم يكن هو أول من نادى بهذا فقد سبقه إلى ذلك قاسم أمين و دعى أيضا إلى تحرير اللغة العربية من الإعراب واستعمال العامية بدلا منها وتسكين أوخر الكلمات العربية تيسيرا للدارسين .

وقد نهض إزاء هذه الدعوة كتاب آخرون يعدون الإعراب ضروريا للغة العربية ويرون في إلغائه مضيغة لقسط كبير من تراثنا الأدبي الغالي وممن يمثل هذا الرأي الأستاذ / عباس حسن

لكن لما كان الإعراب من أهم سمات اللغة العربية الفصحى إن لم يكن أهم سماتها ، حتى إن القدامى سموا النحو إعرابا أو الإعراب نحوا وإن منا من يستمع إلى الخطيب فلا يلتفت إلى انطلاق لسانه ، وقوة بيانه ، أو تقديمه وتأخيره قدر التفاته إلى تمكنه من قواعد الإعراب ويظل يترصده حتى إذا ما زل لسانه فرفع مجرورا أو جر منصوبا انصرف عنه غاضبا

---

١ – الكتاب للدكتور أنيس فريحة ص ١٢٢ ط دار الثقافة بيروت عام ١٩٥٥ م

وقد سقط من عينه .

وقد كانت هذه الظاهرة أهم ما شغل النحويين ، لأنها أبرز سمات العربية ، والخطأ فيها أكثر وأوضح ، فركزوا عليها جهودهم ، وفرعوا فيها وفتقوا وتخيلوا وألغزوا ، حتى غلب على ظنهم أن النحو ليس إلا قوانين الإعراب والبناء ، وقد كان لذلك أثره في التعريفات التي وضعوها للنحو وقد تعاور على درس الإعراب كثير من النحاة القدامى ولكنهم لم يتناوله منفردا بل ضمن موضوع أكبر وهو النحو بوجه عام ثم إنهم قي تناولهم إياه لم يلموا بكل جوانبه ولم يهتموا إلا بالتعيل الفلسفي والجدل النظري الذي يبعد اللغة عن واقعها ولذلك كان فيه إخفاء لكثير من الحقائق اللغوية التي كان لها أن تظهر فمثلا كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف تناول في بعض مسائله الإعراب وكذلك كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي اشتمل على كثير من التعليلات النحوية وكذا كتاب أسرار العربية لابن الأنباري وليس معنى هذا أننا نهدم آراء القدماء أو ننكر فضلهم ولكننا نستعين بآرائهم ونطعمها بما جد في هذه المناهج من نظرات هي أقرب إلى طبيعة اللغة لإكمال ما بدأوه.

ولذلك فإني لن أبحث عن ما دار من جدل موسع بشأن الإعراب واختلاف العلماء فيه لأن ذلك الأمر قد أشبع كلاما وكتابة ولكني أردت أن أسهم ببيان وجه آخر من وجوه الإعراب قد يكون أقل تداولا بين الباحثين وهو الإعراب التقديري وهو لا يقل أهمية عن الإعراب الظاهر ولكن الباحثين لم يتداولوه بشكل كبير ولم أجد أبحاثا ذات صلة وثيقة بهذا البحث إلا بحثا واحدا بعنوان ((الإعراب التقديري في الأسماء)) ل م . د . عبدالرزاق فياض علي جامعة تكريت / كلية التربية – قسم اللغة العربية

.مجلة جامعة تكريت المجلد ١٩ العدد ٣ آذار

وقد تعددت أسباب اختياري لهذا البحث ومن أهم هذه الأسباب :

١- أن الإعراب وسيلة للتفكير لأنه عمود اللغة فالفكر لا يرتكز في استخلاص الآراء والموازنة بينها على مفردات اللغة إنما يرتكز على تركيب تلك المفردات المصحوبة بالعلاقة الإعرابية.

٢- أن الإعراب وسيلة لضبط اللسان وهو ظاهرة حضارية كبقية الظواهر التي يكون وجودها ضروريا للمجتمع العربي حتى يبقى عود العربية صلبا لا يناله انفصام

٣- أن الإعراب التقديري لا يقل أهمية عن الإعراب الظاهر فكلاهما وجهين لعملة واحدة وهي المفردة العربية .

٤- قلة تداول الباحثين لهذا النوع من الإعراب فمعظم الرسائل والأبحاث تناولت الإعراب بوجه عام أما الإعراب التقديري فلا يذكر إلا تابعا للإعراب الظاهر .

ويتكون هذا البحث من مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمه وفهارس

أما **المقدمة** فق اشتملت على تقديم موجز عن الإعراب وأهميته ثم الأسباب التي دعتني إلى اختيار موضوع البحث والخطة التي سرت عليها فيه

والتمهيد ويشتمل على تعريف الإعراب لغة واصطلاحا ، ولم سمي إعرابا وعلته ولم جعل الإعراب آخر الكلمة وأهدافه ونبذة عن الإعراب التقديري

المبحث الأول : ويتناول الإعراب التقديري في الحركات ويتكون من مطلبين

المطلب الأول : الإعراب التقديري في الإسم المعتل والفعل المعتل ويشتمل على الإعراب التقديري في الإسم المقصور، والإسم المنقوص ، والإسم الذي في آخره واو،والفعل المضارع المعتل الآخر ، الفعل الماضي المعتل الآخر .

المطلب الثاني : الإعراب التقديري في الإسم الصحيح .ويشتمل على الإسم المضاف إلى ياء المتكلم ، الإسم المحكي ، وتقدير السكون على آخر الفعل ويشتمل على تقدير السكون للتخلص من التقاء الساكنين ،و عند إدغامه في حرف مماثل ، وإذا حرك لمراعاة القافية وتقدير الحركة بعد حذف حرف العلة ، تقدير الحركة للمناسبة، التقدير في المسمى به التقدير لوجود حرف جر زائد أو شبيه بالزائد

المبحث الثاني : ويتناول الإعراب التقديري في الحروف ويشتمل على الإعراب التقديري في الأسماء الستة ، وفي المثنى وما ألحق به ، وجمع المذكر السالم والإعراب التقديري في الأفعال الخمسة.

ثم ذيلت البحث بالخاتمة وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال دراستي لموضوع البحث

ثم **الفهارس** وفيها فهرس الآيات القرآنية وفهرس الأشعار وفهرس المصادر والمراجع .

التمهيد

أولا : معنى الإعراب

الإعراب في اللغة : مصدر أعرب مُشْتَركا لمعان الْإِبَانَة يُقَال أعرب الرجل عَن حَاجته أبان عَنْهَا ،وَمِنْه حَدِيث (وَالثَّيِّب تعرب عَن نَفسهَا) ،والإجالة عربت الدَّابَّة جالت فِي مرعاها وأعربها صَاحبهَا أجالها ،والتحسين أعربت الشَّيْء حسنته ،والتغيير عربت الْمعدة وأعربها الله غَيرهَا ،وَإِزَالَة الْفساد أعربت الشَّيْء أزلت عربه أَي فَسَاده ،وَيَتَعَدَّى الأول بعَن وَالْبَاقِي بِالْهَمْزَةِ وَيَأْتِي أعرب لَازِما بِمَعْنى تكلم بِالْعَرَبِيَّةِ ، أَو صَارَت لَهُ خيل عراب، أَو ولد لَهُ ولد عَرَبِيّ اللَّوْن ، أَو تكلم بالفحش ،أَو أعطي العربون فَهَذِهِ عشر معَان وَالْمُنَاسِب للمعنى الاصطلاحي مِنْهَا هُوَ الأول إِذْ الْقَصْد بِهِ إبانة الْمعَانِي الْمُخْتَلفَة [1]

وذكر ابن يعيش أن الإعراب في اللغة: البَيانُ. يقال: أَعْرَبَ عن حاجته، إذا أبان عنها. ومنه قوله عليه السلام: "الثَّيِّبُ تُعْرِب عن نفسها" [2]. وهو مشتقٌّ من لفظِ "العَرَب" ومعناه؛ وذلك لِما يُعْزَى إليهم من الفصاحة. يقال: "أَعْرَبَ"، و"تَعَرَّبَ"، إذا تَخَلَّقَ بخُلُق العرب في البيان والفصاحة. كما

---

١ – انظر معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ت ٣٩٥ ج ٣ ص ٢٩٩ – ٣٠٠ و انظر لسان العرب لابن منظور مادة عرب ج ٩ ص ١١٥ وانظر همع الهوامع شرح جمع الجوامع ١ / ٥٩ –٦٠

٢ انظر الحديث في سنن ابن ماجه ١ / ٦٠٢ رقم ١٨٧٢ وبداية المجتهد ونهاية المقتصد ٣/ ١٤ وكنز العمال ٤٤٦٦١

يقال: "تَمَعْدَدَ"، إذا تكلّم بكلام مَعَدّ.[1]

وذكر ابن هشام أن للإعراب مَعْنيين لغَويّ وصناعي.

فَمَعْنَاه اللّغَويّ الْإِبَانَة يُقَال أعرب الرجل عَمَّا فِي نَفسه إِذا أبان عَنهُ وَفِي الحَدِيث الْبكر تستأمر وإذنها صماتها والأيم تعرب عَن نَفسهَا أَي تبين رِضَاهَا بِصَرِيح النُّطْق.

وَمَعْنَاهُ الاصطلاحي مِثَال الْآثَار الظَّاهِرَة الضمة والفتحة والكسرة فِي قَوْلك جَاءَ زيد وَرَأَيْت زيدا ومررت بزيد أَلا ترى أَنَّهَا آثَار ظَاهِرَة فِي آخر زيد جلبتها العوامل الدَّاخِلَة عَلَيْهِ وَهِي جَاءَ وَرَأى وَالْبَاء وَمِثَال الْآثَار الْمقدرَة مَا تعتقده منويا فِي آخر نَحْو الْفَتى من قَوْلك جَاءَ الْفَتى وَرَأَيْت الْفَتى ومررت بالفتى فَإِنَّك تقدر فِي آخِره فِي الْمِثَال الأول ضمة وَفِي الثَّانِي فَتْحة وَفِي الثَّالِث كسرة وَتلك الحركات الْمقدرَة إِعْرَاب كَمَا أَن الحركات الظَّاهِرَة فِي آخر زيد إِعْرَاب[2]

وعرفه أبو حيان فقال : أما الإعراب في الاصطلاح: فذهب طائفة إلى أنه نفسه: هو الحركات اللاحقة آخر المعربات من الأسماء والأفعال، وعلى هذا فالإعراب عندهم لفظي، وهو اختيار ابن خروف، والأستاذ أبي علي، وابن الحاجب، وابن مالك، إذ قال في التسهيل: الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، وذهب متأخرو أصحابنا، وطائفة إلى أن الإعراب معنوي، وهو تغيير في آخر الكلمة، أو ما

١- انظر كتاب العين مرتبا على حروف المعجم للخليل بن أحمد الفراهيدي ٣ / ١٢٣ -١٢٤ انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٩٦

٢ – انظرشرح شذور الذهب لابن هشام ٤٢ –٤٣

كالآخر لعامل دخل عليها نفسها، والحركات علامات الإعراب، ودلائل عليه، وهو ظاهر قول سيبويه، واختيار الأعلم، [١]

وقد عرفه بعض العلماء المحدثين بقوله : إن الإعراب عملية ذهنية إدراكية تتصل بالعقل ، وتتطلب من منشئ الكلام وقارئه حضورا واعيا يواكب عملية الإنشاء والقراءة بما تنطوي عليه هذه العملية من تفكير في المضمون ، تبلغ سرعتها لدى المنشئين والقارئين درجة يتوهمون معها أنهم في مراعاتهم للإعراب إنما يقومون بعمل حدسي سليقي يتيح لهم أن يتفرغوا لمضمون الكلام [٢]

و قد اختلفوا في الإعراب ما هو؟ فذهب جماعةٌ من المحقّقين إلى أنّه معنى؛ قالوا: وذلك اختلافُ أواخرِ الكَلِم، لاختلافِ العوامل في أوّلها، نحو: "هذا زيد"، و"رأيت زيدًا"، و"مررت بزيدٍ". والاختلافُ معنى لا محالةَ. وذهب قومٌ من المتأخّرين إلى أنه نفسُ الحركات. وهو رأيُ ابن دُرُسْتَوَيْهِ. فالإعرابُ عندهم لفظ لا معنى، فهو عبارةٌ عن كلّ حركة أو سكونِ يَطْرَأ على آخر الكلمة في اللفظ، يَحْدُث بعاملٍ، ويَبْطُل ببُطْلانه.

والأظهر المذهب الأول، لاتفاقهم على أنهم قالوا: حركاتُ الإعراب. ولوكان الإعرابُ نفسَ الحركات، لكان من إضافة الشيء إلى نقسه، وذلك ممتنعٌ.[٣]

وسمي إعرابا

---

١ – إرتشاف الضرب من لسان العرب ٢ / ٨٣٣

٢ – انظر كتاب اللغة ليست عقلا لأحمد حاطوم ص ١٠٥

٣ – انظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٩٦ – ١٩٧

جاء في (أسرار العربية): [1]" أما الإعراب ففيه ثلاثة أوجه: أحدها أن يكون سمي بذلك لأنه يبين المعاني مأخوذ من قولهم: أعرب الرجل عن حجته إذا بينها ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: " الثيب تعرب عن نفسها " أي تبين وتوضح .. فلما كان الإعراب يبين المعاني سمي إعرابًا. والوجه الثاني أن يكون سمي إعرابا لأنه تغير يلحق أواخر الكلم من قولهم:" عربت معدة الفصيل" إذا تغيرت.

والوجه الثالث أن يكون سمي إعرابا لأن المعرب للكلام كأنه يتحبب إلى السامع باعرابه من قولهم: إمرأة عروب إذا كانت متحببة" [2]

علة الإعراب

الإعراب دخل الكلام ليفرّق بين المعاني، من الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة ونحو ذلك لأنَّ الكلامَ لو لم يُعرب لالتَبست المعاني ألا ترى أنّك إذا قلتَ: ضربَ زَيدْ عَمْرُو، كلَّم أَخوك أَبوك، لم يُعلم الفاعل من المفعول، وكذلك قولهم، ما أَحسن زيد لو أهملته عن حركةٍ مخصوصةٍ لم يُعلم معناه؛ لأنَّ الصيغةَ تَحتَمِلُ التّعجّبَ والاستفهامَ والنّفيَ، والفارقُ بينهما هو الحركات[3]

علة جعل الإعراب آخر الكلمة

إنما جعل الإعراب آخر الكلمة ولم يجعل لا أولا ولا وسطا، لأنه ليس مم تعد حركته وسكونه من بنية الكلمة، بدليل أنه محل التغير والوقف

---

١ - أسرار العربية لابن الأنباري ٢ / ١٨ – ١٩

٢ – انظر معاني النحو للدكتور فاضل صالح السامرائي ١ / ٢١ –٢٢

٣ – انظر التبيين عن مذاهب النحويين ١٥٦ –١٥٧

والحذف بخلاف غيره . فلو وضع الإعراب في غيره لأدى إلى الإخلال بالبنية وإلى اللبس. فإنه لا يدرى حينئذ هل حركته لبناء الصيغة أو للإعراب. ويجوز أن يقال: إن الإعراب دليل معان زائدة على معقولية المدلول، فلا ينبغي أن يؤتى بها إلا بعد ثبوت ذكر المدلول، وذلك يقتضي أن يكون آخرا، لأنه لا يثبت ذكر المدلول حتى تتم صيغته. فلو جعل في أوله أو وسطه لكان دالا على شيء قبل ثبوت ما يتوقف عليه .[1]

قال السيوطي: " وقال أبو اسحق الزجاج: كان أبو العباس المبرد يقول: لم يجعل الإعراب أولا لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء لأنه لا يبتدأ إلا بمتحرك، ولا يوقف إلا على ساكن، فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة الإعراب، لأن حركتين لا تجتمعان في حرف واحد، فلما فات وقوعه أولا لم يمكن أن يجعل وسطا، لأن أوساط الأسماء مختلفة لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسداسية وسباعية وأوساطها مختلفة، فلما فات ذلك جعل آخرا بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته".

وقال آخرون : الإعراب إنما دخل في الكلام دليلا على المعاني فوجب أن يكون تابعا للأسماءلأنه قد قام الدليل على أنه ثان بعدها .

وهذا القول قريب من الأول وكل هذه الأقوال مقنع في معناه [2]

وقال العكبري : وإِنَّما كَانَ مَوضِع حَرَكَة الْإِعْرَاب آخر الْكَلِمَة لثَلَاثَة أوجه أَحدهَا أنَّ الْإِعْرَاب جِيءَ بِهِ لِمَعْنًى طَارِئ على الْكَلِمَة بعد تَمام مَعْنَاهَا وَهُوَ الفاعلية والمفعوليَّة فَكَانَ مَوضِع الدالّ عَلَيْهِ بعد اسْتِيفَاء الصِّيغَة الدالَّة

---

١ – انظر التبيين عن مذاهب النحويين ص ١٦١

٢ – الأشباه والنظائر ١ / ١٨٢

على الْمَعْنى اللَّازِم لَهَا وَلَيْسَ كَذَلِك لَام التَّعْرِيف وَألف التكسير وياء التصغير لأنَّ التَّعْرِيف والتكسير والتصغير كالأوصاف اللَّازِمَة للكلمة بِخِلَاف مَدْلُول الْإِعْرَاب

والثانى : أنَّ حَرَكَة الْإِعْرَاب تثبت وصلا وتحذف وَقفا وإنَّما يُمكن هَذَا فِي آخر الْكَلِمَة إِذْ هُوَ الْمَوْقُوف عَلَيْهِ

وَالثَّالث : أنَّ أوَّل الْكَلِمَة لَا يُمكن إعرابُه لثَلَاثَة أوجه أَحدهَا أَن ّمن الْإِعْرَاب السّكُون والابتداُء بالساكن مُمْتَنع والثانى أنَّ أوَّل الْكَلِمَة متحرَّك ضَرُورَة وحركة الْإِعْرَاب تحدث بعامل والحرف الْوَاحِد لَا يحْتَمل حركتين وَالثَّالث أنَّ تحرُّك الأوَّل بحركة الْإِعْرَاب فأمَّا يُفْضِي إِلَى اخْتِلَاط الْأَبْنِيَة وَلَا يُمكن أَن يجْعل الْإِعْرَاب فِي وسط الْكَلِمَة لأربعة أوجه أَحدهَا مَا تقدَّم من الْوَجْه الْأَخير فِي منع تَحْرِيك الأول وَالثَّانِي أنَّه يُفْضِي إِلَى الْجمع بَين ساكنين فِي بعض الْمَوَاضِع وَالثَّالث أَنه يُفْضِي إِلَى توالي أَربع متحركات فِي كلمة وَاحِدَة ك (مدحرج) إِذا تحرَّكت الْحَاء إِذْ لَيْسَ مَعَك مَا يُمكن تحريكُهُ من الحشو غَيره [1]

أهداف الإعراب

ذكر العلماء أن للإعراب أهدافا منها

١- الإبانة عن المعاني لأنه يعين معنى الجملة بالنفي أو الاستفهام أو التعجب أوغير ذلك .

٢- الدقة في التعبير عن المعاني بالتخصيص أو التوكيد أو التقديم لإزالة الوهم من ذهن السامع ولإعطاء المتكلم سعة في التعبير عن

---

١ - انظر اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٥٨ – ٥٩

المعنى الواحد بعدة صور .

٣- يحرك الطاقة الكبرى التي تحويها اللغة العربية ويزيل اللبس الذي قد يحصل من خلال التصرف في بناء الجملة العربية ولولا الإعراب لآل الأمر إلى اللبس في الكلام أو جمود العربية في تراكيبها ولعل أسلوب التقديم والتأخير أصدق دليل على أهمية الإعراب الذي لولاه لأصبحت اللغة جامدة وفقدت حريتها في التعبير وقدرتها على التفنن .

٤- إنه وسيلة التفكير لأنه عمود اللغة فالفكر لا يرتكز في استخلاص الآراء والموازنة بينها على مفردات اللغة إنما يرتكز على تركيب تلك المفردات المصحوبة بالعلاقة الإعرابية ولهذا قال ابن يعيش (ويكون الإعراب بهذا التصور عنصرا تعبيريا يشارك البنى التركيبية في أداء معنى الكلام وفهمة)

٥- اتسمت اللغة العربية بأعلى درجات البلاغة ونظرية النظم التي نادى بها عبدالقاهر الجرجاني جوهر تلك البلاغة والأساس الذي تقوم عليه تلك النظرية هو الإعراب .

أما عن الإعراب التقديري

فقد عرفه بعض العلماء بأنه أثرٌ غيرُ ظاهرٍ على آخر الكلمة، يجلبه العاملُ، فتكونُ الحركةُ مقدَّرةً لأنها غير ملحوظةٍ. [١]

ويقول الدكتور عبده الراجحي هناك كلمات لا تظهر عليها علامة الإعراب التي يقتضيها موقعها في الجملة، ولا يرجع عدم ظهور العلامات

---

١ - انظر جامع الدروس العربية ١ / ٢٤ -٢٥

إلى أن هذه الكلمات مبنية بل إلى أسباب أخرى، وهذا النوع من الإعراب نسميه الإعراب بالعلامات المقدرة والعلامات المقدرة قد تكون حركات كما قد تكون حروفا [١]

وجاء في أسرار النحو أن الإعراب التقديري لا يكون إلا في كلمتين إحداهما : ما في آخرها ألف كالعصا فإن الألف مد ساكن لا يقبل الحركة . وثانيتهما : ياء المتكلم كغلامي لأن ما قبل ياء المتكلم يجب أن يكون مكسورا وهو محل الإعراب فتعذر الإعراب فوجب تقديره أو في كلمة آخرها حرف يقبل الحركة ولكن ظهورها يثقل كالإسم الذي في آخره ياء ما قبلها مكسور سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض أو ملفوظة كالقاضي فإعرابه تقديري في حالة الرفع والجر لثقل الضمة والكسرة لا في حالة النصب لخفة الفتح .

والإعراب التقديري للتعذر لا يكون في الإعراب بالحركة وأما الإعراب التقديري للثقل فيكون في الإعراب بالحركة والإعراب بالحروف كما في جمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم . [٢]

وقالوا أيضا إن الإعراب التقديري هو ما يقابل اللفظي الأكثر شهرة من التقديري وحين لا يظهر الإعراب على آخر المعرب يقدر إما للتعذر كما في المقصور وإما للاستثقال كما في المنقوص والأبواب التي يرد فيها

---

١ – انظر التطبيق النحوي ص ٢١

٢ – أسرار النحو لشمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا ص ٨١ – ٨٢

الإعراب التقديري لدى النحاة مشهورة في ثنايا النحو العربي .[١]

وللإعراب بالعلامات المقدرة أسباب ثلاثة هي:

١ – عدم صلاحية الحرف الأخير من الكلمة لتحمل علامة الإعراب.

٢ – وجود حرف يقتضي حركة معينة تناسبه.

٣ – وجود حرف جر زائد أو شبيه به [٢]

ويرى الدكتور سيد رزق الطويل أن الإعراب التقديري مظهر من مظاهر غلبة التفكير الفلسفي على الدراسات النحوية وأثر من آثار التطبيق لمقولة (الكيف والمكان) فالأفعال تقع عندهم في كيفيات خاصة فكان منها الأجوف والناقص .

وقد ظهرت المكانية بوضوح فيما أسماه النحاة صرف الإعراب وأنه لابد للإعراب من مكان وإن لم يوجد قدروه لذلك سمي بالإعراب التقديري الذي يخضع للتصور الشخصي النابع من عقل النحاة لا من العرب أصحاب اللغة .[٣]

---

١ – انظر مناهج البحث في اللغة لتمام حسان ص ٢٠

٢ – انظر التطبيق النحوي ص ٢٧

٣ – انظر ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية للدكتور / سيد رزق مجلة اللغة العربية جامعة أم القرى العدد الأول ١٩٨٣ م ص ٨٩

المبحث الأول

الإعراب التقديري في الحركة

ويتكون من مطلبين

الأول : الإعراب التقديري في المعتل

الثاني : الإعراب التقديري في الصحيح

المطلب الأول

الإعراب التقديري في المعتل وفيه

١- الإسم المقصور

٢- الإسم المنقوص

٣- المعتل الآخر بالواو

٤- الفعل المضارع المعتل الآخر

٥- الفعل الماضي المعتل الآخر

أولا : الإسم المقصور

وإنّما سمّي هذا الضرب مقصورًا لأحد أمرَيْن، وهو إمّا أن يكون من القَصْر، وهو الحَبْس من قوله عزَّ وجلَّ: {حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ [١] }ومنه قول الشاعر من الخفيف:[٢]

قد قصَرْنا السناءَ بَعدُ عَليهِ وهْو للذَّودِ أن يُقَسَّمنَ جارُ

أويكون من"قَصَرْتُه"،أي: نقصته من قَصْر الصلاة من قوله تعالى {أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ} [٣]أي: تنقُصوا من عدد رَكَعاتها، أو هَيْأتها، وإن كانا يؤولان إلى أصل واحد. ألا ترى أن قصر الصلاة إنما هو حبسُها عن التمام في الأفعال، وذلك أن الاسم المقصور كأنه حُبس عما استحقه من الإعراب، أو نقص عن الممدود الذي هو أزْيَدُ لفظًا [٤] وحكم هذا الاسم من الإعراب أن يكون في الرفع والنصب والجر على صورة واحدة ، وإنما كان كذلك لأن الألف متى حركت انقلبت واوا ، أو ياء ، والواو والياء إذا كانتا في موضع حركة وانفتح ما قبلهما انقلبتا ألفين ، فلو حركت

---

١ – آية ٧٢من سورة الرحمن

٢ – البيت لأبي دؤاد الأيادي في ديوانه ص ١٠٣وراوية البيت في الديوان وقد قصرنا الشتاء ، والخصائص لابن جني ٢ / ٢٦٧ وشرح أبيات سيبوبه ١ / ١٢٥ ولعدي ابن الرقاع في الكتاب ١/ ٢١٩ وليس في ديوانه

٣ – آية ١٠١ من سورة النساء

٤ – انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٣٤ – ٣٥ – ٣٦ وشرح الأشموني ١ / ٧٧ و شرح الكافية للرضي ١ / ٩٨

هذه الألفات التي في أواخر هذه الأسماء لانقلبن إلى الياء والواو ، ثم لم يعدن ألفات لأن ما قبلها مفتوح ، فتركت الأسماء المقصورة على صورة واحدة والإعراب فيها مقدر [١]

وجاء في شرح الرضي على الكافية كل معرب مقصور يتعذر اعرابه لفظا في الأحوال الثلاث لأن الألف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره وانقلب حرفا آخر أي همزة فلا يمكن تحريك الألف مع بقائه ألفا [٢] وبهذا يتضح أن الاسم المقصور لابد أن ينتهي بألف لازمه تقدر عليها الحركات الثلاث وقد علل بعض النحويين ذلك بقوله (إن الألف لم يقبل الحركة لأنه حرف هوائي يخرج من أقصى الحلق يتسع له الحلق والفم أشد من اتساعهما مع غيره ، فلو حرك لقطعت الحركة امتداده ، والامتداد طبيعة فيه فلا سبيل إلى الحركة) [٣]

وذكر ابو حيان أن

(الاسم المقصور، تقدر فيه ثلاث حركات إلا إن كان لا ينصرف فيقدر فيه الضمة والفتحة.) [٤]

وقال ابن الخشاب :

(ما كان من المعتل في آخره ألف، سمي مقصوراً، لقصر إعرابه

---

١ – انظر المغني في النحو ١ / ٢٦١

٢ – شرح الرضي على الكافية ١ / ٩٧

٣ – انظر توجيه اللمع لابن الخباز ص ٨٤

٤ – ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢/ ٨٤٦

فيه أي حبسه، قال الله تعالى: {حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ}[1] أي محبوسات مصونات. وينقسم هذا الضرب إلى قسمين: منون وغير منون، فالمنون نحو عصا ورحى، يدخله التنوين علامة لصرفه وهو ساكن، فتحذف ألفه – وهي لامه – للقائها الساكن بعدها – وهو التنوين –، وتبقى الفتحة قبلها تدل عليها، وذلك ، في الأحوال الثلاث: الرفع والنصب والجر، تقول: هذه عصا يا فتى، ورأيت عصا يا فتى، ومررت بعصا يا فتى. والمانع من ظهور الإعراب في هذا الضرب من الأسماء أعني المقصور أن حرف إعرابه الألف، والألف لا يصح تحريكها لأنها إن حركت انقلبت همزة، فزال عنها لفظها وخرجت عن كونها ألفاً، فبطلت بذاك صيغة المعتل، واختل الوضع واختلطت المهموزات بالمعتلات ، فإعرابه حينئذ مقدر منوي . والفرق بينه وبين المنوي وإن اتفقا في أن الإعراب غير ظاهر فيهما أن المبني ، المانع له من ظهور الإعراب فيه معنى لا لفظ ، وهو تضمنه معنى ما لاحظ له في الإعراب بتة، فجرى في البناء مجراه، وهذا القسم ليس بمشابه للحرف ولا متضمن لمعناه، فالمانع له من ظهور الإعراب فيه ما ذكرناه من كون الألف حرف إعراب له، وذلك أمر لفظي .[2]

ومنه نوع لا يدخله تنوين ولا إعراب. وهو مع ذلك اسم معرب حكمًا وتقديرًا. وهو كل اسم آخره ألف تأنيث مقصورة، مثل: حبلى وسكرى وذكرى وجمادى».

وإنما حكمنا عليه بأنه معرب – مع عدم الإعراب فيه وعدم التنوين جميعًا

---

١ – آية ٧٢ من سورة الرحمن

٢ – المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ص ٤٥ – ٤٦

– من قبل أنه لم يشبه الحرف فيكون مثل «الذي» و «التي». ولم يتضمن معنى الحرف فيكون مثل «أين و «كيف». ولم يقع موقع الفعل المبني فيكون مثل «نزال» و «تراك». لأن العلل الموجبة للبناء احدى هذه الثلاث. ولما عدم ذلك حكمنا على هذه الكلم بأنها معربة. وإن لم يكن فيها إعراب.

وألف التأنيث لا يدخلها إعراب ولا تنوين بحال من الأحوال، لأنها من جملة ما لا ينصرف، وكل ما لا ينصرف لا ينون بحال من الأحوال. ولا ألفها منقلبة عن شيء. بخلاف المقصور الذي قبلها. فمن قال: هذه دنيًا، فقد أخطأ، وكذلك «حبلى» وما أشبهه. وكذلك قول من قال: حبلاة ودنياة خطأ أيضًا. لأنه جمع بين علامتي تأنيث، وذلك غير جائز.[1]

فإذا أضيف المقصور إلى ياء المتكلم فإنّ ألفه تبقى على حالها، ويُعرِبُ بحركاتٍ مقدَّرة على الألف، كما كان يعرب قبل اتصاله بياء المتكلم فتقولُ "هذه عصايَ" و""أمسكتُ عصايّ" و"توكأت على عصايَ".[2]

حكم الوقف على المقصور

وإذا وقفت على المقصور المرفوع أو المجرور أو المنصوب في حال تنوينه كقولك: «هذه عصا» «ورأيت عصا ومررت بعصا» ففية للنحويين ثلاثة أقوال: أحدها: وهو قول سيبويه: وهو أنك تجري المعتل مجرى الصحيح. ومعنى ذلك أن الوقف على الصحيح في حالتي الرفع والجر على حرف الإعراب، وفي النصب على الألف التي هي بدل من التنوين كقولك: هذا زيد ، ومررت بزيد ، ورأيت زيدًا.

---

١ – انظر شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ص ١١٨ – ١١٩

٢ – انظر جامع الدروس العربية ١ / ٢٤

فإذا قلت: هذه عصا ، ومررت بعصا حكمت بأن الألف حرف الإعراب ، وهي التي حذفت لملاقاة التنوين ، فلما زال عادت. وإذا قلت: رأيت عصا حكمت بأن الألف بدل من التنوين لاقت الألف التي هي حرف الإعراب فحذفت أولاهما. وبقيت التي هي بدل.[١]

والقول الثاني قول أبي عثمان المازني: وهو أن الألف في الأحوال الثلاث بدل من التنوين ، لأن قبل التنوين فتحة في كل حال فأبدل منه الألف. والقول الثالث قول أبي سعيد السيرافي: وهو أن الألف في الأحوال الثلاث حرف إعرابه ، وحجته: أن القراء أمالوها في النصب كوله تعالى: {أو أجد على النار هدى}[٢] فلو كانت بدلا من التنوين لم تمل.[٣]

والصحيح هو المذهب الأول. لأن [المعتل] مقيس على الصحيح. وقد ثبت أنك في الصحيح لا تحذف شيئًا. ولا تبدل من تنوينه ألفًا ، وإنما تبدل في حال النصب ، مثل قولك: هذا قلم وقلم ، ومررت بقلم وقلم ، ورأيت قلما وقلما. فقس على ذلك .[٤]

وإذا كان المقصور غير منون ثبتت ألفه في الوصل ، لأنه لا موجب لحذفها كقوله تعالى: {هدى وبشرى للمؤمنين}[٥] ، {يبشرك بيحيى مصدقا}[٦]

---

١ – انظرتوجيه اللمع ص ٨٥
٢ – آية ١٠ من سورة طه
٣ – انظر توجيه اللمع ص ٨٦
٤ انظر شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١ / ١١٨
٥ – آية ٢ من سورة النمل
٦ – آية ٣٩ من سورة آل عمران

فإذا وقفت فالألف في الوقف هي التي كانت في الوصل ، لأنه ليس ثم تنوين تبدل منه ، ومن العرب من يبدلها ياء فيقول: هذه حبلي.

وإذا لقى ألف المقصور غير المنون ساكن من كلمة أخرى حذفت لالتقاء الساكنين كقوله تعالى: {كتب عليكم القصاص في القتلى الحر} [1] وقوله: {بخالصة ذكرى الدار}.[2] [3]

١ – آية ١٧٨ من سورة البقرة
٢ – آية ٤٦ من سورة ص
٣ – انظر توجيه اللمع ص ٨٦

ثانيا :الإسم المنقوص

وسمي بذلك لحذف لامه للتنوين، أو لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات، "وَنَصْبُهُ ظَهَرْ" على الياء لخفته، نحو: قوله تعالى : {أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ} [١]، {وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ} [٢]، "وَرَفْعُهُ يُنْوَى" على الياء ولا يظهر، نحو: {يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ} [٣]، {لِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ} [٤]. فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الياء الموجودة أو المحذوفة، و"كَذَا أَيْضا يُجَرْ" بكسر منوي، نحو: {أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ }[٥] و {أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ} [٦]، وإنما لم يظهر الرفع والجر استثقالا، لا تعذرا، لإمكانهما، قال جرير "من الطويل":[٧]

فَيَوْما يُوافِينَ الْهَوَى غيرَ مَاضِي ... "ويوما ترى منهن غولا تغول"

---

١ – آية ٣١ من سورة الاحقاف
٢ – آية ٤٦ من سورة الأحزاب
٣ – آية ٦ من سورة القمر
٤ – آية ٧ من سورة الرعد
٥ – آية ١٨٦ من سورة البقرة
٦ – آية ٢٢٥ من سورة الشعراء
٧ – البيت من بحر الطويل وهو لجرير في ديوانه ص ١٤٠ ، وخزانة الأدب ٨ / ٣٥٨ و شرح كتاب سيبويه ١ / ١٩٨ وحاشية الصبان ١/ ١٤٩ المقاصد النحوية ١ / ٢٥٢ والأصول في النحو لابن السراج ٣ / ٤٤٣ والخصائص ٣ / ١٦١ – ٤١٧ وشرح الأشموني ١ / ٧٧
والشاهد فيه قوله : (غير ماضي) حيث جر الاسم المنقوص (ماضي) بكسرة ظاهرة والقياس أن يحذفها

وقال الآخر "من الطويل":[1]

لَعَمْرُكَ مَا تَدري متى أنتَ جَائِيٌ ... وَلَكنَّ أَقصَى مُدَّةِ العُمْرِ عَاجِلُ

انتهى [2]

وهذا الاسم المنقوص يستعمل على ثلاثة أضرب، إما منكوراً وإما معرفاً بالألف واللام، وإما مضافاً، وحكمه في المواضع الثلاثة حكم واحد في إسقاط حركتي الجر والرفع من يائه، استثقالاً لهما عليها، إلا أنه إذا كان منكوراً، ولحقه التنوين حذفت ياؤه كما قدمنا لالتقاء الساكنين، فإذا استعمل بالألف واللام ثبتت ياؤه ساكنة، لأنه لم يلقها ما تحذف من أجله، إذ كانت الألف واللام لا تجامع التنوين، فتقول: هذا القاضي ومررت بالقاضي، وفي النصب: رأيت القاضي يا هذا، وتقول في الإضافة: هذا قاضيك ومررت بقاضيك ورأيت قاضيك، والأصل هذا قاضيك ،ومررت بقاضيك .[3]

ويفهم من هذا أن الاسمُ المنقوصُ في حالِ الرّفعِ والجرِّ إعرابه مقدّرٌ.

وقال بعضُ النّحويين: ليس بمقدّرٍ، بل سكون اليّاء رفعٌ أو جرٌّ.

---

١ – البيت من بحر الطويل وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٣٧ وفي الإنصاف قال عن اجتماع الهمزتين في بيت واحد أنشده قطرب انظر الإنصاف ٢/ ٦٠٠ – ٧٠٨ وهو من شواهد شرح الأشموني ١ / ٧٨ وتذكرة النحاة ٦٣٧

والشاهد فيه قوله (جائي) الرواية هنا تدل على إمكانية رفعه بالضمة الظاهرة على الياء والقياس حذفها

٢ – انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ٧٧ و ٧٨ وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١ / ١٤٩

٣ – انظر المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ص ٤١

ووجهُ القول الأوّل: أنّ الإعرابَ والحركات الحادثة عن العامل والسُّكون في الأسماءِ غيرُ حادثٍ عن عامل، فلم يكن إعراباً وإنّما الإعرابُ الحركةُ، ولكن منع من ظهورها مانع، وهو ثِقَلُ اللَّفظِ بها على الواو والياءِ بعد الكسرةِ، لما كان حذفُها لمانعٍ وَجَبَ أن تقدَّرَ كما في ألفِ المقصورِ.

فإن قيل: الفرقُ بينهما أنّ ضمّةَ الواوِ وكسرتهما بعدَ الضمّةِ والكسرةِ ممكنٌ، وحركةُ الألفِ في العَصا مُستحيلٌ، والممكنُ لا يقدَّرُ تقديرَ المستحيلِ، فعندَ ذلك يُجعَلُ سكونُه في الممكن كحقيقةِ الحركةِ، إذ كانت الحركةُ ممكنةٌ بخلافِ الألفِ، فإنَّ حركتَها في اللّفظِ مستحيلةٌ، فلا تُجعَلُ نفسُها قائمة مقامَ الحركةِ.

قيل: لا فرقَ بينَ الموضعين، لأنَّ ما يُستثقلُ عندهم في حكمِ المُستحيل، [1]

المنقوص المضاف إلى ياء المتكلم

إذا أضيف المنقوص إلى ياء المتكلم تُدغم ياؤُهُ في ياء المتكلم.

ويُعرب في حالة النصب بفتحةٍ مُقدَّرة على يائه؛ يمنعُ من ظهورهما سكون الإدغام، فتقول "حمِدتُ الله مُعطِيّ الرزقَ".

ويُعرَبُ فى حالتيِ الرفع والجرِّ بضمةٍ أو كسرةٍ مُقدَّرتين فى يائه، يمنعُ من ظهورهما الثقل أولا، وسكونُ الإدغام ثانيا، فتقول "اللهُ معطِيّ الرزقَ" و"شكرت لِمُعطيَ الرزقَ".[2]

(ويرى بعض المحققين أن المانع من ظهور الضمة والكسرة على

---

١ – انظر التبيين عن مذاهب النحويين ص ١٨٣ – ١٨٤ – ١٨٥

٢ – انظر جامع الدروس العربية ١ / ٢٤ –٢٥

المنقوص المضاف الى ياء المتكلم، انما هو سكون الادغام – كما هو الحال وهو منصوب– قال الصبان[1] في باب المضاف إلى ياء المتكلم عند قول الشارح "هذا راميّ" "فراميّ مرفوع" بضمة مقدرة على ما قبل ياء ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون الواجب لاجل الادغام، لا الاستثقال – كما هو الحال في غير هذه الحالة – لعروض وجوب السكون في هذه الحالة بأقوى من الاستثقال، وهو الادغام) .[2]

الوقف على المنقوص

اختلف العربُ في الوقفِ على المنقوصِ رفعاً وجرّاً، هل يوقفُ عليه بالياءِ أو بحذفِها؟ ولهم فيه مذهبان: أحدُهما الحذفُ والآخرُ: الإثباتُ.

ووجهُ الحذفِ أنّ الياء قد وجبَ حذفها في الوصلِ من أجلِ التَّنوين، وإذا حذفت في الوصل، وجب أن تحذف في الوقف، لأنّ الوقف عارض، والعارض لا يغّير حكمَ الأصلِ، ألا تَرى أنَّ قولَك: ((قمِ)) و ((خفِ)) و ((بعِ)) ألفاتُها محذوفةٌ، لسكونِها، وسكونِ ما بعدها، ولو حرّكت السّاكن الثاني لم تَعدِ الألف، كقولك: ((قمِ اللّيلَ)) و ((خفِ اللهَ)) و ((بعِ الثّوبَ))، لمّا كانت حركتُه عارضةً، كذلك ها هنا، على هذا نقول : هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ كما تقول: هذا زيدٌ، ومررت بزيد يدلُّ عليه أنَّ الحذفَ في الوقفِ يُنبّه على الحذفِ في الوصلِ، والوصلُ أصلٌ يُحتاجُ إلى التنبيهِ عليه. واحتجَّ الآخرون بأنَّ الموجبَ للحذفِ قد زالَ فيزولُ حكمه، وبيانهُ أنَّ الموجبَ للحذفِ التقاءُ الياء مع التَّنوين، وهما ساكنان فَحُذِفَ الأوّل لئلاَّ

---

[1] – انظر حاشية الصبان ٢ / ٤٢٤

٢ – انظر جامع الدروس العربية ١ / ٢٥

يجتمعَ ساكنان، وهذا قد أُمن في الوقف، فتعودُ الياءُ إلى حقِّها، والجوابُ عن هذا ما تقدّم من أنَّ الوقفَ عارضٌ، والعارضُ لا يغيِّرُ حكمَ الأصلِ.[1]

وقال ابن الخباز: وإذا وقفت على غير المنون مرفوعًا ومجرورًا فللعرب فيه مذهبان: أحدهما: وهو الأكثر إثبات الياء كقولك: (هذا القاضي، ومررت بالقاضي) لأن الياء حرف إعراب ثبت في الوصل فثبت في الوقف كالدال من زيد. والثاني: وهو قلل: حذف الياء، لأنهم قصدوا الفرق بين الوصل والوقف، وكان الوقف أولى بالحذف، لأنه من مواضع التغيير، وتقول في النصب: (رأيت القاضي) تقف بالياء لا غير، لأن الياء متحركة في الوصل فسكونها في الوقف يفرق بينهما وقد تحصنت بالحركة فلم تحذف [2]

وأغفل مسألة من هذا المنقوص تقدر فيها الفتحةً حالة النصب، وهي ما أعرب من مركب إعراب متضايفين وآخر أولهما ياء، وذلك نحو: رأيت معدي كرب، ونزلت قالي قلا، وذلك أن هذا النوع من المركب نقل فيه ثلاثة أوجه: البناء على الفتح، وإعرابه إعراب ما لا ينصرف، وإعرابه إعراب المضاف والمضاف إليه، فعلى هذا الوجه تقدر في "معدي" الفتحة حالة النصب، لا خلاف في ذلك في هذا الوجه، جعلوا الياء فيه كياء دردبيس، فكما لا تأثر هذه الياء للعوامل، كذلك لا تأثر هذه الياء، استصحب فيها حكمها حاله البناء وحاله إعرابه إعراب ما لا ينصرف. وقد تنبه المصنف لذلك في باب منع الصرف، فقال في الفصل الثالث منه: "قد يضاف

---

١ – انظر التبيين عن مذاهب النحويين ص ١٨٤ – ١٨٥

٢ – انظر توجيه اللمع ص ٨٣

صدر المركب فيتأثر بالعوامل ما لم يعتل" انتهى. [1]

ولما كان من الاسم المعتل ما اخره ألف قبلها فتح وهو المقصور وما أخره ياء قبلها كسر هو المنقوص بقي ما آخره واو قبلها ضم وهو نوع لم يسمع عنه ولم يرد إلا في بضع كلمات قليلة تناقلوها عن غيرهم وقد جاء فيه

١ – انظر التذييل والتكميل لأبي حيان ١ / ٢٠٠

ثالثا : ما آخره واو

هو الاسم المعرب الذى آخره الحقيقي واو ساكنة لازمة قبلها ضمة. وهذا نوع لا تعرفه اللغة العربية الأصلية؛ ولم يسمع عن العرب، إلا في بضع كلمات نقلوها عن غيرهم من الأجانب، منها: "سمندو"، "قمندو"، لكن لا مانع من تسمية بعض الأشخاص وغيرهم بأسماء مختومة بتلك الواو؛ كتسمية شخص أرسطو، أو خوفو، أو سنفرو"، أو: يدعو، أو: يسمو، وتسمية بلد: "أدفو، وأدكو"، "أركنو، "طوكيو"، "كنغو".

ولما كان هذا النوع غير عربي في أصله، ونادرا في استعمال العرب، أهمله النحاة، فلم يضعوا له اسما، ولا حكما ولعل الحكم الذى يناسبه في رأينا هو أن يعرب بحركات مقدرة على آخره في جميع حالاته بغير تنوين، فيرفع بالضمة المقدرة على الواو، وينصب بالفتحة المقدرة عليها، ويجر بالفتحة المقدرة عليها بدلا من الكسر، تقول: كان "سنفرو" ملكا مصريا قديما، إن "سنفرو" أحد الفراعين، هل عرفت شيئا عن سنفرو؟ وهذا الحكم يسري على الكلمات القليلة التى أخذها العرب عن غيرهم، كما يسري على الأسماء التي لم يأخذوها، وكذلك المستحدثة بعدهم للأشخاص والبلاد وغيره يؤدي إلى إدخال تغيير على العلم في مظهره يؤدي إلى اللبس .[1]

---

١ – النحو الوافي ١ / ١٩٢ – ١٩٣ – ١٩٤

رابعا : الفعل المضارع المعتل الآخر

وهو كل فعل آخره ألف كـ "يخشى " أو ياء كـ" يرمي " أو واو كـ" يدعو " فهو معتل، وكمه في الإعراب أن يقدر في الألف غير الجزم وهو الرفع والنصب لتعذرهما، نحو: {سيصلى نارا} [١] و {وهل لك إلى أن تزكى} [٢] والمعتل بالواو والياء يظهر فيهما النصب لخفته نحو: {أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح} [٣] و {ليقضي الله أمرا كان مفعولاً} [٤] ويقدر فيهما الرفع لثقله، نحو: {والله يدعوا إلى دار السلام ويهدي من يشاء} [٥] وتحذف الثلاثة، أي الألف والواو، والياء، لدخول الجازم نحو: {ألم تر} {ولّما يأتكم} [٦] و{وإن تَدْعُ مثقلة} [٧] [٨]

وإنما حذفت هذه الأحرف في الجزم ليخالف الجزم الرفع، لأنه لما كان الرفع بالحركة وهو الأصل فيها، ثم استثقلت فبقي لفظ الواو والياء ساكنا كرهوا أن ينووا السكون فيهما، فيبقى اللفظ في الجزم كما كان في الرفع، فحذفوهما، وعلل ذلك الفارسي في "التذكرة" بأن الياء والواو أجريت

---

١ – آية ٣ من سورة المسد
٢ – آية ١٨ من سورة النازعات
٣ – آية ٢٣٧ من سورة البقرة
٤ – آية ٤٣ – ٤٤ من سورة الأنفال
٥ – آية ٢٥ من سورة يونس
٦ – آية ١١٤ من سورة البقرة
٧ – آية ١٨ من سورة فاطر
٨ – انظر إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ١ / ١٠٨ – ١٠٩

في الفعل مجرى الزوائد كالنون في يضربان ونحوه [1]

ويقول ابن جني: وأما المعتل: فهو كل فعل وقعت في آخره ألف أو ياء أو واو نحو يخشى ويسعى ويقضي ويرمي ويغزو ويدعو، وهذه الأحرف الثلاثة تكون في الرفع ساكنة.

فأما في النصب فتفتح الياء والواو، وتبقى الألف على سكونها، لأنه لا سبيل إلى حركتها، تقول: لن يقضي ولن يرمي ولن يدعو ولن يخلو، فإذا صرت إلى الجزم حذفت الأحرف الثلاثة كلها تقول: لم يخش ولم يسع، ولم يرم، ويم تغز، ولم يخل. [2]

وقد علل ابن الخباز هذا الإعراب بقوله

وإنما وقعت الواو المضموم ما قبلها آخرًا في الفعل، لأن الفعل لا يعتقب على آخره الأشياء التي تعتقب على آخر الاسم. وهذه الحروف تسكن كلها في الرفع كقولك: زيد يخشى ويقضي ويغزو. أما سكون الألف: فلامتناع حركتها، وأما سكون الواو والياء: فلاستثقال الحركة فيهما، فالأصل يقضي ويدعو فأسكنت الياء والواو استثقالًا للضمة عليهما كما أسكنت ياء المنقوص ولو اضطر شاعر إلى تحريكه لجاز. وأما النصب فتبقى الألف على سكونها لأنه لا سبيل إلى حركتها، كما سكنت في الرفع، لأنها في نفسها ممتنعة من الحركة فجرى يخشى مجرى ألف العصا والرحا تقول: لن يخشى كما تقول: رأيت العصا وأما الياء والواو فتفتحان كما تفتح ياء المنقوص تقول: لن يغزو ولن يرمي كما تقول: رأيت القاضي، ويجوز

---

١ – انظر شرح ألفية ابن مالك للشاطبي ١ / ٢٣٤

٢ – انظرتوجيه اللمع لابن جني ص ٣٥٢

إسكانهما في ضرورة الشعر كما تسكن ياء المنقوص، قال عامر بن الطفيل:[١]

وما سودتني عامر عن وراثة ... أتى الله أن أسموا بأم ولا أب

وقال الأعشى: [٢]

فآليت لا أرثي لها من كلالة ... ولا من حفا حتى تلاقي محمدًا

وأما الجزم فإنهن يحذفن فيه، تقول: لم يخش ولم يغز ولم يرم، وفي ذلك وجهان: أحدهما: أن علامة الرفع لا تدخلهن فجرين مجرى الحركات، لأن الحركات لا تدخلهن. والثاني: أن الجازم لابد له من الحذف فلما لم يصادف حركة حذف من نفس الفعل، فأما قوله تعالى: {سنقرئك فلا تنسى}[٣] فيجوز أن تكون لا نافية، ويجوز أن تكون ناهية، وقد أثبت الألف لموافقة رؤوس الآي .[٤]

---

١ – البيت من بحر الطويل لعمر بن الطفيل وهو في ديوانه ص ٢٨ طبعة دار صادر بيروت ١٩٧٩ وهو من شواهد توجيه اللمع ١ / ٣٥٣ وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤ / ٤٠٥

٢ – البيت من بحر الطويل للأعشى ميمون بن قيس وهو في ديوانه ص ١٣٥ مكتبة الآداب بالجماميز المطبعة النموذجية وهو من شواهد توجيه اللمع ١ / ٣٥٣

٣ – آية ٦ من سورة الأعلى

٤ – انظر توجيه اللمع لابن جني ص ٣٥٢ – ٣٥٣

فعلى قول سيبويه لما دخل الجازم حذفت الضمة المقدّرة، واكتفي بها. ثم لمّا صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة.

فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به.

وعلى قول غيره: الجازم حذف حرف العلة نفسه.

وصاحب هذا المذهب يقول: الجازم كالمُسَهِّل إن وجد فضلة[1]

وذكر ابو حيان أن هذه الحروف تحذف عند الجزم لا بالجازم فقال (أنها تحذف عند الجازم، لا بالجازم، ويجوز في الشعر تسكين ما قبل الحروف المحذوفة نحو: لم يغز ولم يرم، ولم يخش، وإقرارها مع الجازم ضرورة، وقيل يجوز في الكلام، وهي لغة لبعض العرب، وإذا بنيت هذه الحروف مع الجازم، فالمحذوف: هي الضمة الظاهرة التي على الواو والياء إذ كان قد يقول: يغزو ويرمى في الشعر وقيل: المحذوف هي الضمة المقدرة فيهما قبل دخول الجازم؛ وانبنى على هذا أنه لا يجوز في الضرورة إلا إقرار ألف يخشى إذا دخل الجازم، لأنها لم يكن فيها ضمة ظاهرة، أو يجوز؛ لأن المحذوف هو الضمة المقدرة، وقال خطاب، ورأيت ابن الأنباري: يجيز أن تقول: لم يخشا، ولم يسعا، بإثبات الألف واحتج بقراءة حمزة: [لا تخاف دركا ولا تخشى] بإثبات الألف، وهذا لا يجوز عندنا،)[2] إذا أكد المضارع بالنون

---

[1] – انظر الأصول في النحو لابن السراج ٢ / ١٦٤ و شرح شذور الذهب للجوجري ١/ ٢٢٥

٢ – ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ٢/ ٨٤٨

فقد جاء في شرح الألفية أنه باق على حالة من الإعراب مطلقا، ولا تأثير للنون التوكيدية فيه، لكن يصير الإعراب فيه مقدرا، ونظيره في الأسماء المضاف إلى ياء المتكلم، ومن الناس من يطلق على الفعل هنا أنه لا معرب ولا مبني كالمفرد المضاف إلى ياء المتكلم، فله حال بين حالين.[١]

وهناك لغة تجيز إبقاء حرف العلة في آخر المضارع المجزوم؛ فيكون مجزوما؛ وعلامة جزمه السكون المقدر على حرف العلة قبل مجيء الجازم وهذه لغة تذكر لمجرد العلم بها؛ لاستخدامها في فهم النصوص القديمة، الواردة بها، لا لتطبيقها في استعمالنا. [٢]

شرط حذف آخر الفعل المضارع عند الجزم

يحذف آخره عند الجزم. وهذا بشرط أن يكون حرف العلة أصيلا في مكانه، فلا يكون مبدلا من الهمزة. مثل: يقرا الرجل، أي: يقرأ. ومثل: يوضو وجه علي؛ بمعنى؛ يحسن ويضئ. وأصله يوضؤ، فلو كان مبدلا من الهمزة كالكلمات السالفة، لكان خير ما يقال هو: أن المضارع مجزوم بسكون مقدر على الهمزة المنقلبة ألفا، أو واو، أو ياء، في تلك الأمثلة وأشباهها، ولا يحذف حرف العلة المبدل من الهمزة.

فلا داعي للتفصيل الذى يقوله النحاة، من أن إبدال حرف العلة من الهمزة، إن كان بعد دخول الجازم، فهو إبدال قياسي، "لسكون الهمزة بسببه. فيكون الجازم قد عمل عمله فيها؛

وهو: الجزم؛ ومتى سكنت الهمزة، كان إبدالها من جنس حركة ما

---

١ – شرح ألفية ابن مالك للشاطبي ١ / ١٠٦

٢ – انظر النحو الوافي ١ / ١٨٥

قبلها قياسيا؛ فتقلب ألفا أو واوا، أو ياء، على حسب تلك الحركة، ولا تحذف هذه الحروف؛ إذ لا داعي لحذفها، بعد أن أدى الجازم عمله، وفي هذه الحالة تعرف الكلمة مجزومة بسكون مقدر على الهمزة المنقلبة المختفية ...

أما إن كان الإبدال من الهمزة قبل الجزم، فهو إبدال شاذ، والأفصح عدم حذف حرف العلة أيضا، ويكون الفعل مجزوما بسكون مقدر على الهمزة المنقلبة المختفية كسابقه. ولا يحذف حرف العلة –مع أن الجازم حين وروده على الفعل لم يكن أمامه الهمزة، ليؤثر فيها– لأن حرف العلة هذا عارض، وليس أصيلا، ولا اعتداد بالعارض عندهم فالفرق بين الحالتين أن الأولى لا يحذف فيها حرف العلة باتفاق، لما بينوه؛ وأن الثانية فيها خلاف، ولكن الأشهر عدم الحذف أيضا.

وإذا كان الأمر على ما وصفنا فما المانع أن يكون الحكم الفاصل هو عدم الحذف دائما، لنستريح من تعداد الآراء، واختلاف الحجج، من غير أثر واضح؟ هذا هو الأفضل.[1]

خامسا : الفعل الماضي المعتل الآخر

يكون الفعل الماضي معتلّ الآخر بالألف على نوعيها الممدودة والمقصورة. فتقدر عليها الفتحة للتعذر كما تقدر الضمة للتعذر أيضا وذلك إذا اتصل بواوالجماعة . مثال دنا الولد.

دنا: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر.[٢]

---

١ – انظر النحو الوافي ١ / ١٨٥ – ١٨٦

(٢) القواعد التطبيقية في اللغة العربية ص ٣٣

المطلب الثاني

الإعراب التقديري في الصحيح وفيه

١- تقدير الحركة للمناسبة

٢- الحكاية

٣- تقدير السكون للتخلص من التقاء الساكنين أومراعاة للقافية أو مدغما في حرف مماثل

٤- الساكن للوقف

٥- تقدير الحركة بعد حذف حرف العلة

٦- التقدير في المسمى به

٧- التقدير لوجود حرف زائد أو شبيه بالزائد

التقدير في الصحيح

أولا : تقدير حركات الإعراب للمناسبة

وهو عبارة عن وجود حرف يقتضي حركة معينة تناسبه وهو الإسم المضاف إلى ياء المتكلم

وقد أعرب المضاف إلى ياءالمتكلم تقديرا في الأحوال الثلاث لأنه تعذر عليه حركات الإعراب فوجب أن يعرب تقديرا. وبيان تعذرها هو: أنه لو أعرب بها لضم في موضع الرفع وهو متعذر إذ لا يكمن مجيء الياء بعدها ساكنة، ومن لغتهم الإتيان بها ساكنة، فوجب أن يعدل عن الضم إلى الكسر ليناسبها، ثم التزموا كسرة قبلها لأجلها. يدلك على ذلك مجيء كل ياء للمتكلم في الفعل أو الحرف أو غيرهما مكسورا ما قبلها كقولك: مني وعني وبي ولي وضربني وقدي وقطي. ولما قبح: مني وعني وضربي ويضربي، زادوا نونا لتكون الكسرة عليها، فقالوا: مني وضربني، وهذا واضح في التزامهم الكسرة قبل ياء المتكلم. وإذا ثبت ذلك تعذر الضم والكسر والفتح. أما الضم والفتح فلتعذر اجتماع متضادين. وأما الكسر فإذا وضح أنهم التزموا كسرة لأجل الياء تعذر مجيء كسرة أخرى تجامعها، إذ يستحيل اجتماع كسرتين في محل كما يستحيل اجتماع كسر وضم. ولا يمكن أن يحكم بكسرة الإعراب وزوال الكسرة لأجل الياء، لأن تلك هي السابقة لمعنى، وقد ثبت اعتبارهم إياه فلا ينبغي أن تزول مع بقاء

ذلك المعنى من غير موجب. ثم ولو قدر جواز ذلك لكانت هذه أولى لأنها السابقة. وإنما قلنا: هي السابقة، لأن التركيب فرع الإفراد، ولا

يكون إعراب إلابعد التركيب، فهو فرع الفرع، وهذه الكسرة ثابتة للكلمة في حال الإفراد قبل التركيب الموجب للإعراب، فثبت أنها سابقة.(١)

خلاف العلماء في إعراب المضاف إلى ياء المتكلم

المضاف إلى ياء المتكلم ليس مثنى، ولا مجموعًا على حد المثنى فيه أربعة مذاهب:

أحدها: مذهب الجمهور أنه معرب في الأحوال الثلاثة مقدر فيه الحركات الإعرابية لشغل آخره بالحركة التي تقتضيها ياء المتكلم. وممن قال بهذا الرأي ابن هشام [٢]وأيده أيضا الجوجري المضاف إلى ياء المتكلم، فإن رفعه ونصبه وجره بحركات مقدرة فيما قبل الياء، منع من ظهورها اشتغاله بكسرة مناسبة الياء.[٣]

الثاني: مذهب الجرجاني، وابن الخشاب،[٤] والمطرزي، وظاهر كلام الزمخشري أنه مبني.

---

(١) انظر أمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٥٣ – ٨٥٤.

٢ – انظر شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٨٣

٣ – شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب للجوجري ١ / ٢١٥

٤ – قال ابن الخشاب في كتابه المرتجل في شرح الجمل ص ١٠٩ (والكسرة في آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم كسرة بناء عارض، وذلك أن المضاف يتنزل من المضاف إليه منزلة بعض الكلمة من بعض؛ هذا إذا كان المضاف إليه مما يمكن أن يكون ومستقلاً بنفسه، فإذا انضم إلى ذلك كون المضاف إليه مما لا يقوم بنفسه ولا ينفرد اشتد اتصاله بما قبله حتى يجري الأول من الثاني والثاني من الأول مجرى بعض الكلمة من بعض حقيقة لامتزاجهما، فيغلب على الأولى حكم الثانية وهذه الصفة موجودة في المضاف إلى ياء المتكلم

ورد ابن مالك قول من قال ببناء المضاف إلى ياء المتكلم فقال : والصحيح أنه معرب؛ إذ لا سبب فيه من أسباب البناء المرتب عليها بناء الأسماء.

فإن زعم أن سبب بنائه إضافته إلى غير متمكن رد ذلك بثلاثة أوجه:

أحدها: أن ذلك يوجب أن يكون المضاف إلى الكاف والهاء وسائر الضمائر مساويا للمضاف إلى الياء. وذلك باطل.

الثاني: أن ذلك يوجب بناء المثنى المضاف إلى ياء المتكلم. وذلك أيضا باطل.

الثالث: أن المضاف إلى غير متمكن لا يجوز بناؤه دون أن يكون ذا إبهام يفتقر بسببه إلى الإضافة لتتكمل دلالته بها كـ"غير" و"مثل"[1]

الثالث: مذهب ابن جني [2] أنه لا معرب، ولا مبني، إذ الاسم لا ينحصر عنده في معرب ولا مبني، بل له حالة ثالثة مثل هذا. – وقد ضعف هذا الرأي العكبري فقال (ليس فِي الْكَلَام كلمة معربة لَا مُعْربه وَلَا مَبْنِيَّة هـ عِنْد المحَقّقين لأنَّ حدَّ المعرب ضدّ حدّ الْمَبْنِيّ وَلَيْسَ بَين الضدَّين هُنَا وَاسِطَة وذهب قوم إلى أن الْمُضَاف إِلَى يَاء المتكلَّم غير مبنيّ إِذْ لَا علَّة فِيهِ توجب الْبناء وَغير مُعرب إِذْ لَا يُمكن ظُهُور الْإِعْرَاب فِيهِ مَعَ صحَّة حرف إعرابه وَالَّذِي ذَهَبُوا إِلَيْهِ فَاسد لأنَّه مُعرب عِنْد قوم مبنيٌّ عِنْد آخَرين [3] –

١– شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ١٠٠٠

٢ – انظر رأي ابن جني في كتابه الخصائص ٢ / ٣٥٩

٣ – انظر اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١/ ٦٧

الرابع: ما ذهب إليه ابن مالك من أنه ظاهر الحركة الإعرابية حالة الجر مقدرة فيه حالة الرفع والنصب، ولا أعرف له سلفًا في هذا المذهب، [١] وهذا هو كلام ابن مالك

والصحيح أن المكسور الآخر للإضافة إلى الياء معرب تقديرا في الرفع والنصب لأن حرف الإعراب منه

في الحالين قد شغل بالكسرة المجلوبة ترعية للياء، فتعذر اللفظ بغيرها، فحكم بالتقدير كما فعل في المقصور. وأما حال الجر فالإعراب ظاهر للاستغناء عن التقدير، هذا عندي هو الصحيح ، ومن قدر كسرة أخرى فقد ارتكب تكلفا لا مزيد عليه، ولا حاجة إليه، ولم أوافق الجرجاني في بناء المضاف إلى الياء، وإن كان في تقدير إعرابه تكلف [٢]

أما إذا كان الاسم المضاف إلى ياء المتكلم مثنى، أو جمع مذكر سالما، فلا تقدر عليه علامات الإعراب [٣]

وجاء في القرآن: {وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي، هَارُونَ أَخِي، اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي، وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي } [٤]

فالكلمتان "أهلي، أمري" مجرورتان بالكسرة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها حركة المناسبة، والكلمتان "أخي، أزري" منصوبتان بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها حركة

---

١ – انظر ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ٤ / ١٨٤٧

٢ – شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧٩

٣ – انظر التطبيق النحوي ص ٣١ – ٣٢

٤ – اية ٢٩ – ٣٠ – ٣١ – ٣٢ من سورة طه

المناسبة.

قال زفر بن الحارث:

أيذهبُ يومٌ واحدٌ إنْ أسأتُـــــــه ... بصالـــــــح أيَّامي وحسنِ بَلَائيَا
وقد ينبتُ المرْعَى على دِمَنِ الثَّرَى ... وتبقى حزَازَات النفوسِ كما هيا [1]

وفي هذين البيتين تعرب إعرابًا مقدرًا الكلمات أيامي، بلائي، الثرى".[2]

نوع الحركة

وذهب قومٌ إلى أن هذه الحركة لها حكمٌ بين حكمَيْن، وليست إعرابًا ولا بناءً. أما كونُها غيرَ إعراب، فلأنّ الاسم يكون مرفوعًا، ومنصوبًا، وهي فيه، فدلّ على أنها غيرُ إعراب، وأما كونُها غيرَ بناء، فلأن الكلمة لم يُوجَدْ فيها شيءٌ من أسبابِ البناء. وأسبابُ البناء مُشابَهة الحرف، نحو: "الذِي و"التِي" أو تضمُّنُ معنى الحرف، نحو: "أَيْنَ"، و"كَيْفَ"، أو وقوعه موقعَ الفعل المبني نحو "تَزَالِ"، و"تَرَاكِ". فلما لم يُوجَد فيها شيءٌ من ذلك، دل على أنها معربةُ متمكِّنةٌ، إذ لم يعرِض فيها ما يُخْرِجها عن التمكن، ألا ترى أنه لا فَرْقَ بين قولك: "غلامِي"، وقولك: "غلامُكَ" و"غلامُهُ" في التمكن، واستحقاق الإعراب. فكما أن "غلامه"، و"غلامك" معربان، فكذلك "غلامي"

---

١ – وفي البيت دليل: على أن الكلمتين "أيامي، بلائي" المجرورتين بالإضافة قدرت عليهما الكسرة لمناسبة الياء، وأن كلمة "الثرى" مجرورة بالإضافة أيضًا وقدرت عليها الكسرة للتعذر، لأنها اسم مقصور. وهو من شواهد النحو المصفى ٩٥

٢ – النحو المصفى ص ٩٥

معربٌ. والأولُ أقيسُ.[1]

ثانيا : الحكاية

جاء في القاموس:[2] حكَيتُ عنه الكلام: نقلتُه، وحكيت فلانا وحاكيته: شابهته وفعلت فعله أو قوله سواء

وفي الاصطلاح : إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير فيه، أو إيراد صفته بمحاكاته بلفظ آخر مماثل له في الإعراب والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية الجمع

فالحكاية إذن تتحقق في اللغة بطريقتين:

الأولى: حكاية الكلمات والجمل بنقلها كما هي، وهذه كثيرة الاستعمال.

الثانية: محاكاة لفظ سابق بلفظ مماثل له في الإعراب والنوع والعدد.

وهذه لا تكاد تستعمل في اللغة، وهي التي اهتم بها النحاة.

حكاية الكلمات:

فمثلا إعراب الجملة: "أضاءَ نورُ الإسلامِ الضمائرَ والعقول".

أضاءَ: فعلٌ ماضٍ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، نور: فاعل مرفوع بالضمة ، الإسلام : مضاف إليه . الضمائر : مفعول به منصوب ، العقول : معطوف

---

١ – انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٢٠٦ – ٢٠٧ وانظر شرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٤ / ١٩٣ – ١٩٤

٢ – انظر القاموس المحيط للفيروز ابادي ص ١٦٤٦

هذا الإعراب السابق كلام عربي حكيت فيه كلمات الجملة كلها حين الإعراب بنقلها كما هي –بصورتها في الجملة– والحديث عنها في الإعراب فهذه الكلمات كلها –أسماء وأفعالا– في الإعراب مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية، ومن ذلك قول أمية بن أبي الصلت لابنه:

وسَمَّيْتَنِي باسم المُفَنَّدُ رَأْيُه ... وفي رأيكَ التَّفْنِيدُ لو كنتَ تَعْقِلُ [١]

فإن "المُفَنَّدُ رأيُه" بمعنى "الأحمق" حكيت مرفوعة بالصورة التي كان يقولها ابنه العاق الطائش للناس عن أبيه، فهي في البيت "مضاف إليه" مجرورة بكسرة مقدرة منع منها حركة الحكاية.

حكاية الجمل: وقالوا : الحمد لله رب العالمين .

تحكى الجمل في اللغة، فتنقل الجملة كما هي، وتأخذ الوظيفة النحوية التي يقتضيها سياق الكلام من "فاعل أو مبتدأ أو مفعول إلخ" ويكون إعرابها بحركة مقدرة منع من ظهورها صورة الحكاية التي نقلت بها الجملة، وقد استعملت الجملة المحكية في اللغة كالآتي:

١- بعد القول: وهذا موضع مطرد

٢- العلم المركب الإسنادي: وهذا مطرد أيضا

٣- الجمل مطلقا: غير النوعين السابقين إذ يمكن حكاية كل جملة إذا

---

١ – البيت من بحر قاله أميه في عتاب ابنه وهو في شرح ديوانه ص ٥٨ الشاهد: في "المفند رأيه" إذ حكيت في البيت مرفوعة بالصورة التي كان يقولها الابن عن أبيه للناس، فهي مضاف إليه مجرورة بكسرة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية.وهو من شواهد النحو المصفى ص ٧٠٤

اقتضى الموقف ذلك [١]

وقال الخليل :

(كل شَيْء من القَوْل فِيهِ الْحِكَايَة فارفع نَحْو قَوْلك قلت عبد الله صَالح وَقلت الثَّوْب ثَوْبك قَالَ الله جلّ ذكره {سيقولون ثَلَاثَة رابعهم كلبهم}[٢] وَقَالَ {ولَا تَقولُوا ثَلَاثَة} [٣]{وَقُولُوا حطة} [٤]فَإِذا أوقعت عَلَيْهَا الْفِعْل فانصب نَحْو قَوْلك قلت خيرا قلت شرا نصبت لِأَنَّهُ فعل وَاقع) [٥]

ولم يكن في كلام الخليل ما يدل على أن الرفع مقدر

الحكاية إذا قلت: من زيداً؟ لمن قال: ضربت زيداً، ومن زيد؟ لمن قال: مررت بزيد، ومن زيد؟ لمن قال: قام زيد، وذلك على مذهب البصريين، وعنهم في حال الرفع خلاف، أهي حركة إعراب أم حركة حكاية، والثاني أصح. [٦]

وفي التصريح اشترط لحكاية العلم للعاقل أن يكون غير مقرون بتابع وأن تكون أداة السؤال (من) غير مقرونة بعاطف فقال: "وإن كان المسئول عنه علمًا لمن يعقل، غير مقرون، بتابع" من التوابع الخمسة، "وأداة السؤال "من" غير مقرونة بعاطف، فالحجازيون يجيزون حكاية

---

١ – انظر النحو المصفى لمحمد عيد بتصرف ص ٧٠٣- ٧٠٤ – ٧٠٥

٢ – آية ٢٢ من سورة الكهف

٣ – آية ١٧١ من سورة النساء

٤ – آية ٥٨ من سورة البقرة

٥ – الجمل في النحو للخليل بن أحمد ص ١٧٢

٦ – التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢ / ٢١٨

إعراب، فيقولون: من زيدًا؟ لمن قال: رأيت زيدًا، ومن زيد؟ بالخفض لمن قال: مررت بزيد" فالفتحة والكسرة للحكاية والرفع في موضعهما مقدر لأن الواقع بعد "من" مبتدأ خبره "من" عند الجمهور. أو خبر مبتدؤه "من" عند سيبويه، وإن كان المحكي مرفوعًا كقوله: من زيد؟ لمن قال: جاءني زيد، برفع ما بعد "من" على اللغتين٦، ويختلف التقدير، فعلى لغة الحكاية يكون الإعراب مقدرًا لاشتغال اخر المحكي بحركة الحكاية فالرفع في اللفظ غير الرفع في التقدير. وعلى لغة الغير فالحكم ظاهر. [١]

ويؤيد هذا الكلام ما قاله ناظر الجيش

واعلم أن قول المصنف: فيحكيه الحجازيّون مقدّرا إعرابه بعد من – أن الإعراب يقدر في الأحوال الثلاثة ، أما في حالتي النصب والجر فظاهر، وأما في حالة الرفع فلأن الحركة الموجودة في نحو قولنا: من زيد، حكاية قول القائل: جاء زيد، إنما أتي بها للحكاية كما أتي بحركة النصب والجر، في قولنا: من زيدا، ومن زيد، وإذا كانت للحكاية وجب تقدير الحركة الإعرابية، وقد ذكر الشيخ عن – بعضهم أنه يقول: «إن الحركة حال حكاية المرفوع حركة إعراب، قال: لأنه لا حاجة إلى تكلف تقدير رفعه مع وجود أخرى» ولا يخفى ضعف هذا القول وبعده عن القواعد وعن الذوق أيضا.[٢]

ثالثا : تقدير السكون على آخر الفعل ويشتمل على

١- تقدير السكون على الحرف الأخير من الفعل، إذا تحرك للتخلص من

---

١ – انظر التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٤٨٥ – ٤٨٦

٢ – انظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩ / ٤٥٤٦ – ٤٥٤٧

التقاء الساكنين؛ مثل؛ لم يكن المحسن ليتأخر عن المعونة. فقد تحركت النون بالكسر، مع أن الفعل مجزوم بلم؛ لأن هذه النون الساكنة قد جاء بعدها كلمة أولها حرف ساكن، وهو اللام، فالتقى ساكنان لا يجوز التقاؤهما، فتخلصنا من التقائهما بتحريك النون بالكسر، كالشائع في مثل هذه الحالة؛ فكلمة: "يكن" مضارع مجزوم بـــ"لم"، وعلامة جزمه سكون مقدر، بسبب الكسرة التي جاءت للتخلص من الساكنين ...

ومن الممكن مراعاة التيسير هنا بأن نقول، مجزوم وحرك بالكسر للتخلص من الساكنين.

٢- تقدير السكون على الحرف الأخير من الفعل، إذا كان مجزوما مدغما في حرف مماثل له، نحو: لم يمد العزيز يده، ولم يفر الشجاع. فكل من كلمة: "يمد"، و"يفر" مجزوم الآخر، وعلامة جزمه السكون المقدر، منع من ظهورها الفتحة التي جاءت للتخلص من الساكنين. ويمكن التيسير بالاختصار هنا.

٣- تقدير السكون على الحرف الأخير من الفعل الذى حرك لمراعاة القافية، مثل قول الشاعر:

ومهما تكن عند امرئ من خليقة ... وإن خالها تخفى على الناس تعلم[١]

---

١ - البيت من بحر الطويل لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١١١ والهمع ٢ / ٤٦٤- ٥٤٨ انظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ص ٩٤٤ وأوضح المسالك ٣ / ٢٣ و شرح المكودي ١ / ٢٨٨

فكلمة "تعلم" مضارع مجزوم في جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون المقدر، الذى منع من ظهوره الكسرة التي جاءت لمراعاة القافية؛ ذلك أن كل الأبيات التي قبل هذا البيت مختومة بميم مكسورة، فلم يكن بد من كسر آخر الفعل لمراعاة القافية. ولا مانع من التيسير بالاختصار، بل إنه حسن كحسنه في كل المواضع التي سبقت .[1]

رابعا : تقدير الحركات الثلاث على آخر الإسم إذا سكن للوقف

تقدر الحركات الثلاثة على آخر الاسم، إذا سكن للوقف، مثل جاء محمد. رأيت محمد، قصدت إلى محمد بإعراب "محمد" مرفوعة، أو منصوبة أو مجرورة، بحركة مقدرة، منع من ظهورها السكون العارض للوقف. ومثل هذا يقال في الفعل المضارع صحيح الآخر، رفعا، ونصبا؛ مثل: علي يأكل، علي لن يأكل،: فالفعل "يأكل" مرفوع، أو منصوب، بحركة مقدرة، منع من ظهورها السكون العارض للوقف. ومن التيسير في الإعراب واختصار الكلام، أن نقول في إعراب "محمد" إنه: مرفوع أو منصوب، أو مجرور بالحركة الأصلية، وضبط بالسكون للوقف؛ وكذلك نقول في المضارع إنه: مرفوع، أو منصوب بالحركة الأصلية، وألزم السكون للوقف. [2]

وأما السكون الذي اقتضاه الوقف مثلاً فهذا ليس داخلاً هنا، فلا يشمله قوله: [إِنَّ السُّكَونَ] لأن نحو قولك: زيد يقومْ لو قلنا: كل سكون علامة للجزم، معناه أن الفعل هنا مجزوم، فحينئذ يقومْ صار الفعل مجزوماً وليس كذلك بل هو فعل مضارع مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على آخره منع من

---

١ – انظر النحو الوافي ١ / ٢٠٠

٢ – السابق ١ / ١٩٩

ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف.

خامسا : تقدير الحركة بعد حذف حرف العلة للتقاء الساكنين

الحذف لغة: الإسقاط والقطع، واصطلاحاً: سقوط حرف العلة أو النون للجازم، لا بد أن يكون السقوط هنا لا للتخلص من التقاء الساكنين، ولا لكراهة توالي الأمثال؛ لأن حرف العلة في الفعل المضارع قد يسقط للتخلص من التقاء الساكنين نحو قوله تعالى: (سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ [1])سندعوا بالواو، وهو فعل مضارع مرفوع، ورفعه ضمة مقدرة على آخره وهو الواو المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، تحذف في النطق وحذفت في القرآن خطاً، والرسم العثماني سنة متبعة. فحذف الواو هنا ليس دليلاً على أن الفعل مجزوم، لأنه لا يلزم من حذف حرف العلة أن يكون دائماً مجزوماً بل قد يكون حذف حرف العلة للجازم وهو المراد هنا، وقد يكون لأمر آخر كالتخلص من التقاء الساكنين [2]

واعلم أنّ التقاء الساكنين لا يجوز، بل هو غيرُ ممكن، وذلك من قبل أنّ الحرف الساكن كالموقوف عليه، وما بعده كالمبدوء به، ومحالٌ الابتداء بساكن، فلذلك امتنع التقاؤهما.[3]

ولا يجوز حذف حرف العلة للتخلص من التقاء الساكنين إلا بشرطين: أن يكون الحرف حرف علة، وأن يبقى دليل عليه من جنس الحرف المحذوف. إن كان المحذوف ياء يجب أن يُستبقى الكسرة دليل عليه، إن

---

١ – من الآية ١٨ في سورة العلق

٢ – فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية ص ٢١٣ – ٢١٤

٣ – شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٢٨٦

كان المحذوف ألف يجب أن تبقى الفتحة دليل عليه، والواو كذلك مع الضمة أو الضمة مع الواو، هنا صارت إذا حذفنا الياء نقول: الياء حرف علة وقبلها مكسور، [1]

سادسا : اعراب المسمى به

إن سمّيتَ بكلمةٍ مَبنيّةٍ أَبقيتَها على حالها، وكان إعرابُها مُقدَّراً في الأحوال الثلاثة. فلو سميتَ رجلا "رُبّ"، أَو "مَنْ"، أَو "حيثُ"، قلتَ "جاء رُبّ. أَكرمتُ حيث. أَحسنتُ إلى مَن". فحركاتُ الإعراب مُقدَّرة على أَواخرها، منع من ظهورها حركةُ البناء الأصلي.

وكذا إن سمّيتَ بجملة – كتأبطَ شراً، وجاد الحقّ – لم تُغيرها للاعرابِ الطَّازىءِ، فتقول "جاء تأبطَ شراً، أَكرمتُ جادَ الحقُّ". ويكون الإعرابُ الطارئ مقدَّراً، منع ظهور حركته لحركة الإعراب الأصلي [2]

سابعا : الإعراب المقدر بسبب حرف الجر الزائد أو الشبيه بالزائد

وحروف الجر الزائدة هي حروف لا تؤدي الوظيفة التي يقتضيها الجر في العربية، ولكنها مع ذلك تؤثر في الاسم الذي بعدها فتجره، فنعربه بعلامة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد؛ لأن محل الإعراب لا يتحمل علامتين في وقت واحد. فنقول:

ما جاء من رجل: من حرف جر زائد، رجل فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

ما رأيت من رجل: من حرف جر زائد، رجل مفعول به منصوب

---

١ – شرح الدرة اليتيمة ٣ / ٦

٢ – انظر جامع الدروس العربية ١ / ٢٧

بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

{لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ}[1]: خبر "ليس" منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

وقد تكون العلامة المقدرة حركة، كما في الأمثلة السابقة، وقد تكون حرفا، مثل:

هل من مخلصين يفعلون ذلك: من حرف جر زائد، مخلصين مبتدأ مرفوع بواو مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بعلامة حرف الجر الزائد.

ليسا بمؤمنين: الباء حرف جر زائد، خبر "ليس" منصوب بياء مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بعلامة حرف الجر الزائد.

ليسوا بمؤمنين: الباء حرف جر زائد، مؤمنين خبر "ليس" منصوب بياء مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بعلامة حرف الجر الزائد.

أما حرف الجر الشبيه بالزائد فهو رب وواوها، فتقول:

رب ضارة نافعة.

رب: حرف جر شبيه بالزائد.

ضارة: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد نافعة: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة.

وليل كموج البحر أرخى سدوله علي بأنواع الهموم ليبتلي[2]

---

١ – من الآية ٢٢ في سورة الغاشية

٢ – البيت من بحر الطويل وعجز البيت علي بأنواع الهموم ليبتلي وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٢٢ وخزانة الأدب ٢/ ٣٢٦، ٣/ ٣٧١؛ وشرح شواهد=

الواو واو رُبَّ حرف جر شبيه بالزائد، ليل مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد "والجملة الفعلية خبره".[1]

وَالَّذِي ذهب إِلَيْهِ جُمْهُور الْبَصرِيين وَمن بعدهمْ أَن الْجَرّ فِي هَذِه الْمَوَاضِع بِرَبّ مضمرة بعد الْوَاو لَا بِالْوَاو نَفسهَا بل هِيَ عاطفة وَلذَلِك لم يعدها سِيبَوَيْهِ فِي حُرُوف الْجَرّ

وَذهب الْمبرد والكوفيون إِلَى أَن الْوَاو هِيَ الجارة لكَونهَا عوضا عَن رب كَمَا فِي وَاو الْقسم وَلِأَنَّهَا وَارِدَة فِي أول الْكَلَام وَلَيْسَ قبله شَيْء يعْطف الْوَاو عَلَيْهِ وَظَاهر كَلَام ابْن الْحَاجِب اخْتِيَار هَذَا القَوْل لِأَنَّهُ عدهَا من جملَة الْحُرُوف الجارة

وَاحْتج البصريون بِوُجُوه أَحدهَا :أَنَّهَا لَو كَانَت هِيَ الجارة لدخلت وَاو الْعَطف عَلَيْهَا كَمَا فِي وَاو الْقسم

وَثَانِيها :أَن ذَلِك لَو كَانَ بطرِيق الْعِوَض عَن رب لما جَازَ أَن تضمر رب مَعهَا كَمَا أَنه لما كَانَت وَاو الْقسم بَدَلا عَن بائه لم يجز الْجمع بَينهمَا وَهنا يجوز ذَلِك بالِاتِّفَاق فَيُقَال وَرب رجل عَالم لَقيته

=المغني ٢/ ٥٧٤، ٧٨٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص٢٧٢؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٨؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٧٥.والشاهد فيه قوله (ليل) حيث حذفت منه (رب) وبقي عملها بعد الواو

وهو من شواهد شرح الأشموني ٢ / ١١٠ وأوضح المسالك ٣ / ٦٥

١ – انظر التطبيق النحوي ص ٣٣ – ٣٤

وَثَالِثُهَا :أَن رب قد أضمرت بعد الْفَاء وبل كَقَوْل امْرِئ الْقَيْس [1]

فمثلك حُبْلَى قد طرقت ومرضع ... فألهيتها عَن ذِي تمائم محول[2]

١ – البيت من بحر الطويل وهو في ديوانه ص ١٢ والشاهد فيه حذف رب مع بقاء عملها بعد الفاء وهو من شواهد شرح التصريح ١/ ٦٦٩ وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٦/ ٣٠٥٦ والإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٣١٣ وشرح ابن عقيل ٣ / ٦٣

٢ – انظر الفصول المفيدة في الواو المزيدة لصلاح الدين الدمشقي ١ / ٢٤٤ – ٢٤٥

المبحث الثاني
الإعراب التقديري في الحروف

١ ــ في الأسماء الستة

٢ ــ في المثني وما ألحق به

٣ ــ في جمع المذكر السالم

٤ ــ في الأفعال الخمسة

الإعراب المقدر في الحروف

أولا : الأسماء الستة

ومذهب سيبويه [1]على المشهور والفارسي، ونسب إلى جمهور البصريين: أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف وأُتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، هذا مذهب سيبويه، هذا أبوك، أبوك، قال: هذا مبتدأ أبوك .. أبو خبر مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على الواو، وأُتبع فيها ما قبل الآخر للآخر.[2]

فَإِذا قلت قَامَ أَبوك فأصله أَبوك فأتبعت حَرَكَة الْبَاء لحركة الْوَاو فَقيل أَبوك ثمَّ استثقلت الضمة على الْوَاو فحذفت وَإِذا قلت رَأَيْت أَبَاك فأصله أَبوك تحركت الْوَاو انْفَتح مَا قبلهَا فقلبت ألفا وَإِذا قلت مَرَرْت بأبيك فأصله بأبوك ثمَّ أتبعت حَرَكَة الْبَاء لحركة الْوَاو فَصَارَ بأبوك فاستثقلت الكسرة على الْوَاو فحذفت فسكنت وَقبلهَا كسرة فَانْقَلَبت يَاء وَاسْتدلَّ لهَذَا القَوْل بِأَن أصل الْإِعْرَاب أَن يكون بحركات ظَاهِرَة أَو مقدرَة فَإِذا أمكن التَّقْدِير مَعَ وجود النظير لم يعدل عَنهُ [3]

وأكد الصيمري على القول بصحة تقدير الاعراب في الأسماء الستة فقال (واعلم أن الواو والألف والياء التي تغير هذه الأسماء بهن لسن إعرابا وإنما الإعراب مقدر في هذه الحروف ، لأن الإعراب إنما يحل في

---

١ - انظر رأي سيبويه في الكتاب ٣ / ٤١٢

٢ – انظر ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ٢ / ٨٣٦ وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٥٣ وشرح شذور الذهب للجوجري ١ / ١٨٩

٣ – انظر همع الهوامع للسيوطي ١ / ١٣٦ – ١٣٧

الكلمة بعد تمامها ، وهذه الحروف من تمام الأسماء يجب أن يكون بعدها مقدرا [١]

وقد أكد ابن مالك على صحة رأي سيبويه في إعراب الأسماء الستة بالحركات المقدرة فقال :

ونحوهما فوك وأخواته عند سيبويه وأبي علي، وهو مذهب قوي من جهة القياس، لأن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة، فإذا أمكن التقدير على وجه يوجد معه النظير فلا عدول عنه، وقد أمكن ذلك في هذه الأسماء فوجب المصير إليه، واقتصر القول عليه. وإذا كان التقدير مرعيا في المقصور نحو: جاء الفتى، وفي المحكي كقولك: من زيدا؟ لقائل: رأيت زيدا، وفي المتبع كقراءة بعضهم (الحمد لله) وكقولهم: واغلام زيداه، مع عدم ظاهر تابع للمقدر، فهو عند وجود ذلك أحق بالرعاية وأولى، وهذا هو حال الأسماء الستة على القول المشار إليه

ولهذا القول أيضا مرجح آخر وهو أن من الأسماء الستة ما يعرض استعماله دون عامل فيكون بالواو كقولك: أبو جاد هواز، فلو كانت الواو من الأسماء المذكورة قائمة مقام ضمة الإعراب لساوتها في التوقف على عامل، وفي عدم ذلك دليل على أن الأمر بخلاف ذلك.[٢]

وقد رجح هذا الرأي ابن عقيل فقال والصحيح أنها معربة بحركات مقدرة على الواو والألف والياء فالرفع بضمة مقدرة على الواو والنصب

---

١ – التبصرة والتذكرة للصيمري ١ / ٨٥ وانظر اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٩١ ونتائج الفكر للسهيلي ص ٨٠

٢ – شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٤٨ ٤٩

بفتحة مقدرة على الألف والجر بكسرة مقدرة على الياء فعلى هذا المذهب الصحيح لم ينب شيء عن شيء .[١]

وهل تقدر الواو في الأسماء الستة؟ نقول: نعم، وذلك فيما إذا أضيف أبو إلى محلاً بأل، جاء أبو العباس، فما تقول: أبووا العباس .. أبو العباس التقى ساكنان الواو التي هي علامة إعراب واللام الساكنة، العباس حينئذٍ لا يمكن تحريك الأولى فحذفناها تخلصاً من التقاء الساكنين، (أبُ العباس)، تأتي بباء مضمومة ثم العباس، حينئذٍ نقول: جاء فعل ماضي، أبو العباس: أبو فاعل مرفوع ورفعه ضمة مقدرة محذوفة للتخلص من التقاء الساكنين.

كذا في النصب تكون مقدرة فيما إذا أضيف إلى المحلى بأل، رأيت أبَ العباس، ليس فيه ألف، فتقول: رأيت فعل وفاعل، وأب العباس فاعل مرفوع ورفعه الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، فهي ألف مقدرة وكذا الجر إذا قلت مررت بأب العباس ففي حالة الرفع والنصب والجر يكون مقدرا أبي مضاف والعباس مضاف إليه، إذاً: هو اسم مجرور بالباء وجره الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين.[٢]

وقد اتفق علماء النحو على إعراب الأسماء الستة بحركات مقدرة إذا أضيفت إلى ياء المتكلم

---

١ – شرح ابن عقيل على الألفية ١ / ٤٤

٢ – انظر شرح ألفية ابن مالك للحازمي ١٣ / ٣

ثانيا: المثنى

ومن العلماء من جعل الإعراب بالحركات مقدرة في الألف والياء، فهو عند هؤلاء لم يخرج عن قاعدة الإعراب بالضمة رفعا وبالفتحة نصبا وبالكسرة جرا. وذهب الأخفش والمبرد على أن الإعراب مقدر في الحرف الذي قبل العلامة، وحرف اللين علامة على ذلك. ومنهم من ذهب إلى غير ذلك [١]

وقد وردت في المثنى لغة بني الحارث بن كعب وهي إلزام المثنى وما جرى مجراه الألف في كل حال ووافقهم في ذلك بنو الهجيم [٢]وبنو العنبر [٣]وغيرهم أيضا أجروا المثنى مجرى الاسم المقصور،[٤] قال الشاعر:

إنّ أباها وأبا أباها ... قد بلغا في المجد غايتاها [٥]

---

١ – انظر شرح ألفية ابن مالك للشاطبي ١ / ١٦٠ – ١٦١

٢ – الهجيم: كزبير: بطنان في العرب أحدهما: ابن عمرو بن تميم والثاني: ابن علي من الأزد

٣ – العنبر: أبو حي من تميم، وبنو العنبر أهدى قوم في العرب. ولذلك يقولون في المثل: فلان عنبري البلد.

٤ – انظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١ / ٣١٨

٥ – البيتان من الرجز المشطور قيل لأبي النجم وقيل لرؤبة وهو في مجموعة أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وهذا البيت قيل منسوب لرؤبة أو للعجاج ص ١٦٨ وهو من شواهد أوضح المسالك ٤ / ٨١ وشرح التسهيل ١ / ٤٥ وشرح المفصل ١ / ١٥٥ والتذييل والتكميل ١ / ١٦٥

وشاهده هنا قوله: بلغا في المجد غايتاها حيث جاء المثنى منصوبا بالفتحة المقدرة على لغة من يلزمه الألف في كل أحواله.

وقال الآخر:

وأطرق إطراق الشّجاع ولو رأى ... مساغا لناباه الشّجاع لصمّما [1]

ومنه قراءة من قرأ: "إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ" [2]

قرأ نافع، وابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف بتشديد النون من "إنَّ" و"هذان" بالألف وتخفيف النون وفيها أوجه:

أحدهما: كون "إن" بمعنى "نعم"، وهذان مبتدأ، خبره "لساحران".

الثاني: "إن" عاملة واسمها ضمير الشأن محذوف والجملة الاسمية خبرها.

الثالث: "إن" عامله و"هذان" اسمها على لغة من أجرى المثنى بالألف دائمًا، وقرأ ابن كثير وحده بتخفيف "إن" و"هذانْ" بالألف وتشديد النون، وقرأ حفص كذلك إلا أنه خفف النون، ووافقه ابن محيصن.

وهاتان القراءتان أوضح القراءات معنى ولفظًا وخطًا على أن "إنْ" مخففة من الثقيلة أهملت، و"هذان" مبتدأ و"لساحران" الخبر، واللام فارقة.

وقرأ أبو عمرو "إن" بتشديد النون وهذين بالياء مع تخفيف النون،

---

١ – البيت من بحر الطويل من قصيدة للمتلمس يعاتب فيها خاله الحارث بن التوأم اليشكري وهوفي ديوانه ص ٣٤

ويستشهد به في قوله: لناباه حيث ألزم المثنى الألف في حالة الجر. والبيت في شرح التسهيل (١/ ٦٣)، والتذييل والتكميل (١/ ٢٤٦).وشرح الأشموني ١ / ٣٤ وشرح المفصل ٣ / ١٢٨

٢ – من الآية ٦٣ سورة طه

ووافقه اليزيدي والمطوعي، وهي واضحة من حيث الإعراب، والمعنى لكن استشكلت من حيث خط المصحف. [١]

ما ألحق بالمثنى

"كلا وكلتا" ليسا من المثنى حقيقة وإنما هما ملحقان به في الإعراب. "مضافين إلى مضمر" وهذا هو المشهور، وأما إذا أضيفا إلى ظاهر فألفهما لازمة وإعرابهما بحركات مقدرة [عليها] وأظن [أن] ابن المصنف وجه ذلك في شرح الخلاصة بأن الإضافة إلى المضمر فرع عن الإضافة إلى المظهر، والإعراب بالحرف فرع عن الإعراب بالحركات فأعطى كل ما يناسبه في الأصلية والفرعية. "ومطلقا على لغة كنانة" نحو: رأيت كلا أخويك.

وفي هذه اللغة دليل على ضعف قول من زعم أنهما في لغة الجمهور معربان بحركات مقدرة وأن انقلاب ألفهما جرا ونصبا للتشبيه بألف على ولدى فإنه لو كان كذلك لم تقلبا ياء مع الظاهر في هذه اللغة، إذ لا يجوز ذلك في على ولدى، وأيضا فإن شبههما بالمثنى أقوى من شبههما بعلى ولدى فتعين إلحاقهما بما شبههما به أقوى، وأيضا فإن القلب هنا مع عامل مناسب، بخلاف القلب في ذينك فإنه حادث بغير عامل. [٢]

---

١ – شرح الكافية الشافية ١ / ١٩٨ – ١٩٩ وانظر شرح التسهيل ١ / ٦٢ – ٦٣

٢ – انظر تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١ / ٢٠٥ – ٢٠٦

ثالثا : جمع المذكر السالم

قال الصيمري واعلم أن الألف والياء في التثنية والواو والياء في الجمع عند سيبويه حروف إعراب والإعراب مقدر فيهما وهو الصحيح وإنما كان كذلك لأن الإعراب حقه أن يكون في آخر الكلمة وبعد تمام معناها وهذه الحروف بها يتم معنى الكلمة فوجب أن يكون الإعراب بعدها وهو مقدر فيها كما قدر في الأسماء المقصورة وأشباهها [1]

وقد رد المبرد رأي سيبويه واختار رأي الأخفش والمازني فقال (وَالْقَوْل الَّذِي نختاره ونزعم أَنه لَا يجوز غَيره قَول أبي الْحسن الْأَخْفَش وَذَلِكَ أَنه يزْعم أَن الْألف إِن كَانَت حرف إِعْرَاب فَيَنْبَغِي أَن يكون فِيهَا إِعْرَاب هُوَ غَيرهَا كَمَا كَانَ فِي الدَّال من زيد وَنَحْوهَا وَلَكنهَا دَلِيل على الْإِعْرَاب لِأَنَّهُ لَا يكون حرف إِعْرَاب وَلَا إِعْرَاب فِيهِ وَلَا يكون إِعْرَاب إِلَّا فِي حرف) [2]

وذكر السيوطي في الهمع

أن الْجُمْهُور من الْمُتَأَخِّرين مِنْهُم ابْن مَالك وَنسبه أَبُو حَيَّان للكوفيين وقطرب والزجاج والزجاجي على أَن إِعْرَاب الْمثنى وَالْجمع بالحروف الْمَذْكُورَة وَقيل بحركات مقدرَة فِيمَا قبلهَا وَهِي الدَّال من الزيدان والزيدون والزيدين مثلا وَهُوَ رَأْي الْأَخْفَش ورد بِأَنَّهُ تَقْدِير فِي غير الآخر وَالْإِعْرَاب لَا يكون لَّا آخرا وَبِأَنَّهُ لم يكن يحْتَاج إِلَى تغييرها كَمَا لم يحْتَج إِلَى تَغْيِير بعد الْإِعْرَاب الْمُقدر قبل يَاء الْمُتَكَلّم وَقيل بحركات مقدرَة فِي الْألف وَالْوَاو

---

١ – التبصرة والتذكرة للصيمري ١ / ٨٨

٢ – المقتضب للمبرد ٢ / ١٥٤

وَالْيَاء وَهُوَ رَأْي الْخَلِيل وسيبويه [1]

وعلى هذا يكون اختلاف العلماء في إعراب التثنية والجمع على ثلاثة أقوال الأول : أنها معربة بالحروف المعروفة والثاني : أنها معربة بحركات مقدرة على ماقبل حروف التثنية والجمع والثالث : أتها معربة بحركات مقدرة على الألف والواو والياء وكذلك تباينت أراء العلماء بين مانع ومجيز لتقدير الإعراب في الأسماء الستة والتثنية والجمع منهم العكبري فقد أجاز تقدير الإعراب في الأسماء الستة ولم يجزها في المثنى والجمع فقال إذا ثبتَ أنَّها حروفُ إعرابٍ فالإعرابُ مقدَّرٌ عليها، خُرِّجَ ذلك على مذهبِ سيبويهِ في الأَسْماءِ السِّتَّة، ومن أصحابِ سيبويهِ من قالَ لا يقدَّرُ عليها، إعرابٌ، وفرَّق بينها وبينَ الأسماءِ السِّتَّةِ، ووجه الفرق أنَّ هذه الحُروف أَفادت مَعنى غير الإعراب، وهو التَّثنية والجَمع، فأفادَت الإعراب بخلافِ حُروف المَدَّ من الأسماءِ السِّتَّةِ، فإنَّها لَم تَعُدْ زيادةً على كونِها حرفَ إعرابٍ فاحتيجَ إلى تقدير الإعرابِ وفيه فرقٌ آخر، وذلك أنَّ حرفَ الإعراب في الأسماءِ الستَّة لامُ الكلمةِ، ولامُ الكلمةِ تُحرّك بحركة الإعرابِ، فإذا تَعَذَّرت لَفظاً قُدِّرت، والحروف في التَّثنيةِ والجَمعِ لا تَستحقّ حركةً فعند ذلك لم تَتَعذَّر لفظاً حتَّى تُقَدَّر، بل زيدت حروف إعرابٍ ودالَّة على الإعراب، ومع قيام الدَّليلِ على الشَّيءِ لا يُقدّرُ [2]

وكذلك ضعف ابن مالك تقدير الإعراب في التثنية والجمع فقال وأما القول بأن الإعراب مقدر في الحرف الذي كان حرف الإعراب قبل

---

١ – انظر همع الهوامع للسيوطي ١ / ١٧٧

٢ – التبيين عن مذاهب النحويين ٢٠٩ – ٢١٠

طروِّ التثنية والجمع، وأن حروف اللين المتجددة دلائل عليه، فهو قول الأخفش والمبرد، وهو مردود أيضا من ثلاثة أوجه: أحدها أن الحروف المتجددة للتثنية والجمع مكملة للاسم، إذ هي مزيدة في آخره لمعنى لا يفهم بدونها، كألف التأنيث وتائه وياء النسب، فكما لم يكن ما قبل هذه محلا للإعراب، كذلك لا يكون ما قبل الأحرف الثلاثة محلا له، إذ الإعراب لا يكون إلا آخرا. الثاني أن الإعراب لو كان مقدرا فيما قبلها لم يحتج إلى تغييرها، كما لم يحتج إلى تغيير بعد الإعراب المقدر قبل ياء المتكلم، وفي ألف المقصور. الثالث أن الإعراب إنما جيء به للدلالة على ما يحدث بالعامل، والحروف المذكورة محصلة لذلك فلا عدول عنها، وإذا بطلت الثلاثة تعين الحكم بصحة القول ، بأن الحروف الثلاثة هي الإعراب. [1]

١ – شرح التسهيل بتصرف ١ / ٧٥

رابعا : الأفعال الخمسة

ذهب الأخفش وابن درستويه إلى أن هذه النون ليست إعرابًا، وإنما هي دليل إعراب مقدر قبل ثلاثة الأحرف،وإلى هذا ذهب السهيلي [١] قال: منعت هذه الحروف من ظهور الإعراب شغلها بالحركات التي اقتضتها؛ فالإعراب مقدر فيما قبل الحروف كما تقدرفي غلامي لشغل الآخر بالحركة التي اقتضتها الياء [٢]

فالنون الواقعة بعد الألف بحاليها، وبعد الواو بحاليها نائبة عن الضمة الإعرابية وكذلك النون المتصلة بياء المخاطبة نحو: أنت تفعلين. وقد كان ينبغي أن يستغنى بتقدير الإعراب قبل الحروف الثلاثة عن هذه النون، كما استغنى بتقديره قبل ياء المتكلم في نحو: غلامي، لكن سهل الاستغناء بالتقدير في نحو: غلامي، كونُ الاسم أصيلَ الإعراب فلا يذهب الوهم إلى بنائه دون سبب قوي، بخلاف الفعل، فإن أصله البناء فلم يستغن فيه متصلا بهذه الحروف بتقدير الإعراب لئلا يذهب الوهم إلى مراجعة الأصل، كما راجعه مع نون الإناث، بل جيء بعد هذه الحروف بالنون المذكورة قائمة بثبوتها مقام الضمة، وبسقوطها مقام الفتحة والسكون، حملا للنصب على الجزم في الفعل لأن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم، وقد حملوا النصب على الجر في المثنى وجمعي التصحيح نحو: مررت بالزيدين والهندات، ورأيت الزيدين والهندات، فحمل أيضًا النصب على الجزم في نحو: لم يذهبا ولن يذهبا، ولم يذهبوا ولن يذهبوا، ولم

---

١ – انظر رأي السهيلي في كتابه نتائج الفكر ص ٨٥ – ٨٦

٢ – ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢ / ٨٤٤

تذهبي ولن تذهبي.

وزعم الأخفش أن هذه النون دليل إعراب مقدر قبل الثلاثة الأحرف، وهو قول ضعيف، لأن الإعراب مجتلب للدلالة على ما يحدث بالعامل، والنون وافية بذلك، فادعاء إعراب غيرها مدلول عليه بها مردود، لعدم الحاجة إليه، والدلالة عليه. [١]

وقال الأشموني (وذهب بعضهم إلى أن إعراب هذه الأمثلة بحركات مقدرة على لام الفعل.[٢]

١ – انظر شرح التسهيل ١ / ٥٠ – ٥١

٢ – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١ / ٧٦

الخاتمة

أسأل الله السميع العليم أن يكون قد هداني للصواب وأن يمن علي بثواب المجتهد المصيب وأن يرحم جميع علمائنا إنه هو السميع العليم وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الغر الميامين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

وبعد

فهذه اهم النتائج التي توصلت إليها بتوفيق من الله جل وعلا

١- أن الإعراب من أهم الوسائل التي تضفي الوظيفة الجمالية للغة العربية وتكسو النص العربي رونقاً وبهاءً .

٢- للإعراب أهداف سامية من أهمها أنه أعظم وسيلة لتقويم اللسان وحفظه من اللحن .

٣- أن الإعراب التقديري لا يقل أهمية عن الإعراب الظاهر فكلاهما لا يستطيع علماء العربية الاستغناء عنه .

٤- اعتراض بعض العلماء المحدثين على الإعراب وخاصة الإعراب التقديري لاعتقادهم بصعوبته وانه عائق في سبيل التقدم الحضاري والمدنية .

٥- هناك بعض المواضع اتفق فيها العلماء على الإعراب التقديري كالإسم المقصور، والمنقوص ومآخره واو ، والفعل المضارع المعتل ، والإسم المجرور بحرف الجر الزائد والشبيه بالزائد .ورأى بعضهم جوازه في الفعل الماضي .

٦- اختلف العلماء في إعراب الإسم المضاف إلى ياء المتكلم إلى أربعة مذاهب أصحها هو رأي الجمهور وهو تقدير الحركات الثلاث

.وأنكره الزمخشري وقال ببنائه

٧- تقدير السكون على آخر الفعل في ثلاث مواضع . إذا حرك للتقاء الساكنين ، وإذا كان مجزوما وأدغم في حرف مماثل ، وإذا حرك لمراعات القافية .

٨- اختلاف العلماء في الإعراب المقدر في الحروف وخاصة في المثنى فمنهم من قال بأن الإعراب مقدر في الألف والياء والأخفش والمبرد على أنه مقدر في الحرف الذي قبل العلامة ومنهم من ألزمه الألف وأجروه مجرى الإسم المقصور .

٩- وكان أيضا اختلافهم في إعراب جمع المذكر السالم فرأى سيبويه أن الواو والياء حروف إعراب والإعراب مقدر ورده المبرد ورأى أن الحروف دلائل إعراب .

١٠- وفي الأفعال الخمسة رأى الأخفش أن النون دليل أعراب وأيده السهيلي ورأى الأشموني إعرابها بحركات مقدرة على لام الفعل.

وبعد فما هو إلا جهد المقل فما كان فيه صواب فمن الله وما كان غيره فمن النفس

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

فهرس المصادر والمراجع

١- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لبرهان الدين بن محمد بن أبي بكر ابن أيوب بن قيم الجوزية (المتوفى ٧٦٧ هـ) تحقيق د / محمد بن عوض بن محمد السهلي الناشر: أضواء السلف – الرياض الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.

٢- أسرار العربية تأليف الإمام أبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ٥١٣- ٥٧٧ ه عني بتحقيقه محمد بهجت البيطار من أعضاء المجمع العلمي الكبير مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق

٣- أسرار النحو لشمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا تحقيق أحمد حسن حامد رئيس قسم اللغة العربية جامعة النجاح الوطنية نابلس الطبعة الثانية ٢٠٠٢ / ١٤٢٢ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

٤- الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي ٨٤٩ / ٩١١ دمشق ١٤٠٧ / ١٩٨٧ م

٥- أمالي ابن الحاجب المؤلف: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ) دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة الناشر: دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت

٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام

(المتوفى: ٧٦١هـ) المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

٧- بداية المجتهد ونهاية المقتصد كتاب النكاح المؤلف ابن رشد محمدبن أحمد بن محمد بن رشد الأندلسي أبو وليد ٥٢٠ – ٥٩٥ه تحقيق محمد صبحي حسن حلاق الناشر مكتبة ابن تيمية القاهرة

٨- التبصرة والتذكرة لأبي محمد بن عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري من نحاة القرن الرابع تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين الطبعة الأولى ١٤٠٢ / ١٩٨٢ م دار الفكر بدمشق

٩- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ) المحقق: د. عبد الرحمن العثيمين الناشر: دار الغرب الإسلامي

١٠- تذكرة النحاة لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (٦٥٤ – ٧٤٥) تحقيق الدكتور عفيف عبدالرحمن الأستاذ المشارك بدائرة اللغة العربية جامعة اليرموك نشر بدعم من جامعة اليرموك مؤسسة الرسالة

١١- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ألفه أبو حيان الأندلسي حققه الأستاذ الدكتور حسن هنداوي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم دار القلم دمشق

١٢- التصريح بمضمون التوضيح في النحو المؤلف: خالد بن عبد الله ابن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري،

وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ) الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م

١٣- التطبيق النحوي للدكتور عبده الراجحي الناشر مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م

١٤- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد المؤلف: محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (٧٦٣ - ٨٢٧ هـ = ١٣٦٢ - ١٤٢٤ م) تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراة الطبعة الأولى ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م

١٥- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» المؤلف: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ) دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية الطبعة الأولى ١٤٢٨ ه

١٦- توجيه اللمع لأحمد بن الحسين بن الخباز دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

١٧- جامع الدروس العربية لمصطفى بن سليم الغلاييني المتوفى ١٣٦٤هـ الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

١٨- الجمل في النحو لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى ١٧٠ هـ) المحقق: د. فخر

الدين قباوة الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م

١٩- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م

٢٠- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب تأليف عبدالقادر بن عمر البغدادي ١٠٣٠- ١٠٩٣ تحقيق وشرح / عبدالسلام محمد هارون الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

٢١- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الرابعة

٢٢- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس شرح وتعليق د/ محمد حسين أستاذ الأدب العربي بجامعة فاروق مكتبة الآداب بالجماميز المطبعة النموذجية

٢٣- ديوان أبو دؤاد الأيادي جمعه وحققه أنوار محمود الصالحي مدرس الأدب كلية التربية / سامراء / جامعة تكريت ود/ أحمد هاشم السامرائي أستاذ مساعد ورئيس قسم اللغة العربية كلية التربية جامعة تكريت دار العصماء الطبعة الأولى ١٤٣١ ه - ٢٠١٠م

٢٤- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب تحقيق د / نعمان محمد امين طه أستاذ بكلية البنات الإسلامية جامعة الأزهر بالقاهرة الطبعة الثالثة دار المعارف

٢٥- ديوان زهير بن أبي سلمى شرحه وقدم له الأستاذ علي حسن قاعور دار الكتب العلمية بيروت لبنان

٢٦- ديوان عامر بن الطفيل رواية أبي بكر بن القاسم الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيي بن ثعلب دار صادر بيروت ١٣٩٩ ه – ١٩٧٩ م

٢٧- ديوان المتلمس الضبعي رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه حسن كامل الصيرفي ١٣٩٠ ه – ١٩٧٠ م

٢٨- ارتشاف الضرب من لسان العرب المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ) تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م

٢٩- سنن ابن ماجه أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني وماجه أبيه يزيد المتوفى سنة ٢٧٣ه تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي الناشر دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابي الحلبي

٣٠- شرح أبيات سيبويه، المؤلف: يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرءوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، عام النشر: ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م

٣١- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان

الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ

٣٢- شرح ألفية ابن مالك المؤلف: أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي

٣٣- شرح تسهيل الفوائد المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)

٣٤- شرح الدرة اليتيمة المؤلف: أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي http://alhazme.net

٣٥- شرح ديوان أمية بن أبي الصلت قدم له وعلق حواشيه سيف الدين الكاتب /و أحمد عصام الكاتب منشورات دار مكتبة الحياة بيروت لبنان

٣٦- شرح ديوان رئيس الشعراء أبي الحرث الشهير بامرئ القيس بن حجر الكندي الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر ١٣٠٧هـ

٣٧- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب دراسة وتحقيق د / يحيى بشير مصري الطبعة الأولى ١٤١٧ ه - ١٩٩٦ م

٣٨- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) المحقق: عبد الغني الدقر الناشر:

الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا

٣٩- شرح الكافية الشافية المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة الطبعة: الأولى

٤٠- شرح المفصل للزمخشري المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

٤١- شرح المقدمة المحسبة المؤلف: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (المتوفى: ٤٦٩ هـ) المحقق: خالد عبد الكريم الناشر: المطبعة العصرية – الكويت الطبعة: الأولى، ١٩٧٧ م

٤٢- ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية للدكتور سيد رزق مجلة كلية اللغة العربية جامعة أم القرى العدد الأول ١٩٨٣ م

٤٣- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي) المؤلف (مؤلف الشرح): أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي الناشر: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

٤٤- الفصول المفيدة في الواو المزيدة المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)

المحقق: حسن موسى الشاعر الناشر: دار البشير – عمان الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م

٤٥- القواعد التطبيقية في اللغة العربية المؤلف: الدكتور نديم حسين دعكور الناشر: مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، بيروت – لبنان الطبعة: الثانية، ١٩٩٨ م

٤٦- الكتاب لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة

٤٧- كتاب العين مرتبا على حروف المعجم تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة ١٧٠ ه ترتيب وتحقيق د / عبدالحميد هنداوي المدرس بكلية دار العلوم جامعة القاهرة دار الكتب العلمية بيروت لبنان

٤٨- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال المؤلف المتقي الهندي تحقيق / صفوت السقا و بكري الحياني الناشر مؤسسة الرسالة

٤٩- اللباب في علل البناء والإعراب المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ) المحقق: د. عبد الإله النبهان الناشر: دار الفكر – دمشق الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م

٥٠- لسان العرب للإمام العلامة ابن منظور ت ٦٣٠ – ٧١١ طبعة جديدة مصححة وملونة اعتنى بتصحيحها محمد الصادق العبيدي وأمين محمد عبدالوهاب دار إحياء التراث العربي مؤسسة التاريخ

العربي بيروت لبنان
٥١- اللغة ليست عقلا من خلال اللسان العربي لأحمد حاطوم الناشر دار الفكر اللبناني
٥٢- مجموعة أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردة منسوبة إليه عني بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع الكويت
٥٣- المرتجل (في شرح الجمل) المؤلف: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (٤٩٢ - ٥٦٧ هـ) تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق) الطبعة: دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م
٥٤- مسند الإمام أحمد بن حنبل ١٦٤ - ٢٤١ ه حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد الرسالة العلمية
٥٥- معاني النحو للدكتور فاضل صالح السامرائي لناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م
٥٦- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية اعداد أميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية
٥٧- معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ت ٣٩٥ تحقيق وضبط عبدالسلام محمد هارون دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع
٥٨- المغني في النحو لتقي الدين النحوي تحقيق وتقديم عبدالرازق

عبدالرحمن أسعد السعدي الناشر دار الشئون الثقافية العامة خزانة الأدب

٥٩- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى» المؤلف: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ) تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصرالعربية الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

٦٠- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى» المؤلف: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ) تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية الطبعة الأولى ١٤٣١ ه – ٢٠١٠ م

٦١- المقتضب لمحمد بن يزيد بن عبدالأكبر الثمالي الأزدي أبو العباس المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ) المحقق : محمد عبدالخالق عضيمة الناشر: عالم الكتب. – بيروت

٦٢- مناهج البحث في اللغة لتمام حسان الناشر مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٩٠

٦٣- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) الناشر: دار إحياء التراث القديم الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة

١٣٧٣هـ - أغسطس سنة ١٩٥٤ م

٦٤- موسوعة أطراف الحديث النبوي

٦٥- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي المؤلف: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ) الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م

٦٦- النحو المصفى لمحمد عيد مكتبة الشباب

٦٧- النحو الوافي لعباس حسن المتوفى سنة ١٣٩٨ هـ الناشر: دار المعارف الطبعة الخامسة عشرة

٦٨- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) المحقق: عبد الحميد هنداوي الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.